

الجمهورية اليمنية
رئاسة الوزراء
المجلس الوطني للسكان
الأمانة العامة

البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان

إعداد:

د. - علي سالم عزان
استاذ الإحصاء المساعد
جامعة صنعاء

أ- مجاهد احمد الشعب
مدير عام الإعلام والاتصال السكاني
الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

صنعاء
سبتمبر ٢٠٠٢م

البيئة الداعمة لتنفيذ السياسة الوطنية للسكان

المحتويات

مقدمة

- ١ مراحل التطور النظري للسياسة الوطنية للسكان ومكونات البيئة الداعمة لتحقيق أهدافها
 ١. ٢ خلفية عامة حول السياسة الوطنية للسكان وإقرارها عام ١٩٩١م
 ١. ٢ تحديث خطة العمل السكاني عام ١٩٩٦م
 ١. ٣ تحديث وتمديد السياسة الوطنية للسكان عام ٢٠٠٠م
 ١. ٤ تقييم ما ورد في السياسة الوطنية للسكان حول البيئة الداعمة
- (٢) تقييم التجربة العملية للسياسة الوطنية للسكان في إرساء البيئة الداعمة لتحقيق أهدافها
 ٢. ١ جوانب النجاح والتقدم
 ٢. ٢ جوانب الإخفاق والقصور
- (٣) منطلقات واتجاهات ومجالات تطوير البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان
 ٣. ١ المنطلقات
 ٣. ٢ التوجهات المستقبلية لتطوير البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة

الملاحق

البيئة الداعمة لتنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان

المقدمة

تنطلق السياسة الوطنية للسكان في معالجتها للقضية السكانية ، من رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار نسيج العلاقة المتبادلة بين السكان و غايات التنمية ، وترتبط فهم حاضر الأوضاع الديموغرافية واستشراف مستقبلها بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية ومؤسسية لا يمكن تجاهل تأثيرها على التدخلات والبرامج والأنشطة الهادفة الى تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان ، بتوفر هذه القناة تشكلت السياسة من مجموعة من الأهداف والإجراءات والتدخلات والبرامج السكانية مقرون تنفيذها مع مكونات البيئة الداعمة المتمثلة في ترقية البناء المؤسسي والفني والمعلوماتي والتشريعي والإعلامي وتقوية الشراكة وتوفير الموارد المادية اللازمة وترشيد استخدامها.

ومنذ اعتماد السياسة الوطنية السكانية في اليمن عام ١٩٩١م وما تلى ذلك من تحديث وتطوير وتمديد لها ، اهتمت وثائق السياسة السكانية بنوعيتها ذات الأهداف القصيرة والطويلة المدى بتكوين بيئة ملائمة وداعمة توفر شروط تحقيق أهدافها. وقد خصصت كل وثيقة من تلك الوثائق الجزء الأخير منها لطرح ما تسعى إليه في هذا الجانب تحت عنوان الترتيبات المؤسسية والتشريعية والإعلامية .

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على عناصر البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان ، والتعرف على جوانب التطور التي شهدتها مكونات البيئة الداعمة في إطار التطور النظري للسياسة الوطنية للسكان منذ إقرارها عام ١٩٩١م ، وتقييم مدى استيعاب وثائق السياسة لعناصر ومكونات البيئة الداعمة المطلوبة لتحقيق أهدافها ، وكذلك تهدف هذه الورقة إلى تحديد اوجه النجاح والنقد المحقق خلال تجربة العمل الماضية من تنفيذ السياسة الوطنية للسكان ووجه الإخفاق والقصور وأسبابها ، للوصول إلى استنتاجات وتوجهات تساهم في تطوير البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وترسيخ استراتيجياتها وتصويب خياراتها.

وقد تم الاعتماد في إعداد المادة العلمية لهذه الورقة على ما جاء في الوثائق المقررة للسياسة الوطنية للسكان، وأوراق العمل الخلفية التي أعدت لهذا الغرض وخاصة التي قدمت في ورشة العمل الثالثة التي نظمتها جامعة صنعاء في ١٢-١٣ / ٨ / ٢٠٠٢م بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ، بالإضافة الى مصادر علمية أخرى والدروس المستفادة من التجربة العملية خلال الفترة الماضية من تنفيذ السياسة الوطنية للسكان.

وسوف تكون بدايتنا في تناول هذا الموضوع بالتعرف على مراحل التطور الفكري للسياسة الوطنية للسكان منذ إقرارها بما في ذلك جوانب ومكونات البيئة الداعمة لتحقيق أهدافها ، والخروج بتقييم ما ورد في السياسة الوطنية للسكان من حيث شموله لعناصر البيئة الداعمة المطلوبة ، وبعد ذلك سيتم تقييم التجربة العملية -للفترة السابقة- للسياسة السكانية وتحديد نقاط النجاح والنقد المحقق ونقاط القصور الإخفاق ، وسيخصص العنصر الأخير من هذه الورقة للاستنتاجات وطرح الرؤى المستقبلية لتطوير عناصر البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان .

(١) مراحل التطور النظري للسياسة الوطنية للسكان ومكونات البيئة الداعمة لتحقيق أهدافها

١.١ خلفية عامة حول السياسة الوطنية للسكان

بدأ التفكير في ضرورة إعداد وتبني سياسة وطنية للسكان في أواخر الثمانينات من القرن الماضي بعد توفر البيانات والمعلومات والدراسات العلمية المعتمدة على نتائج التعدادات والمسوحات المتخصصة ، التي تبين معالم وابعاد القضية السكانية في اليمن وتأثيرها على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد ساهمت _ آنذاك _ عدة عوامل داخلية وخارجية في زيادة الاهتمام بالقضية السكانية من أهمها: معدل نمو سكاني سريع ترافق مع هجرة داخلية كثيفة إلى الحضر وخاصة الى المدن الرئيسية ، وتدني في مستوى المؤشرات الديمغرافية والصحية والتعليمية والاجتماعية والمعيشية بشكل عام ، وتراجع الهجرة إلى الخارج وبالذات إلى دول الخليج العربية مما أدى إلى زيادة البطالة ، وكذلك تراجع في أداء الاقتصاد الوطني بسبب الانخفاض التدريجي للتحويلات المالية للمغتربين التي كانت تمثل مصدر أساسي للعملة الأجنبية. بالإضافة إلى تلك العوامل هناك أيضا عامل آخر يتمثل في تزايد الاهتمام العالمي عموما وبعض الدول العربية والإسلامية بالقضايا السكانية و معالجتها ، والذي ترجم من خلال دعم ومساعدة المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة للجهات المحلية ذات العلاقة ، للقيام ببلورة واعداد سياسة وطنية واضحة تجاه القضية السكانية بأبعادها لمختلفة الصحية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

تلك العوامل وغيرها دفعت الجهات المعنية إلى طرح القضية السكانية على طاولة النقاش الوطني في الندوات والمؤتمرات واللقاءات المتخصصة ، والتي عززت التوجه نحو بلورة سياسة وطنية للسكان . وترتب على ذلك عقد المؤتمر الوطني حول (السكان في إطار الإسلام) في مارس ١٩٨٩م بصنعاء ، والذي ضم العديد من علماء الدين والعاملين في مجال التخطيط والتنمية وقيادات القطاعات ذات العلاقة بالسكان ، ويعد ذلك المؤتمر بداية حقيقية لطرح وبلورة رؤية وطنية لمعالجة قضايا السكان في إطار تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ، بما في ذلك ما يتعلق بممارسة بتنظيم الأسرة .

بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة عام ١٩٩٠م وفي ظل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي شهدتها البلاد عقب ذلك ، طرحت القضية السكانية كإحدى أهم التحديات التي تواجه العمل التنموي لدولة الوحدة ، وحظيت الجهود الهادفة إلى معالجة القضية السكانية والتخفيف من حدة انعكاساتها باهتمام حكومي كبير، توجت تلك الجهود بإعداد أول وثيقة للسياسة الوطنية للسكان المتمثلة في (الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها) التي تم إقرارها عام ١٩٩١م. وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها أهدافا ديموغرافية وصحية وسكانية محددة تغطي الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠م) ، تم بلورتها على ضوء البيانات المتوفرة في تلك الفترة ، وبذلك شكلت -لاول مرة- الإطار العام الرسمي للعمل السكاني في البلاد ووضعت الأسس والتوجهات والاهداف والبرامج والتدخلات المطلوبة لمواجهة التحديات السكانية ، بما في ذلك ما يتعلق ببناء البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان والتي تطرقت إلى إنشاء وتطوير ثلاثة مكونات أساسية

للبيئة الداعمة تغطي الجوانب المؤسسية والتشريعية والإعلام والاتصال السكاني ، ففي الجانب المؤسسي سعت السياسة إلى إنشاء المجلس الوطني للسكان وأمانته العامة كجهة تقوم بالتخطيط والتنسيق والمتابعة لتنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان والى بناء القدرات الفنية والعلمية لدى المؤسسات العاملة في مجال التخطيط والبحوث والمعلومات السكانية وغيرها من الجهات ذات العلاقة ، وفي الجانب التشريعي سعت السياسة إلى مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا السكان بما يخدم تحقيق أهدافها ، أما فيما يتعلق بالجانب الإعلامي والتوعية السكانية فقد تضمنت السياسة السكانية العمل على رفع الوعي بالقضايا السكانية وتوسيعه بين كافة قيادات وشرائح المجتمع من خلال استخدام قنوات الاتصال والتواصل بما يخدم دعم تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان . وعموما فاعن ما تضمنته الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها من أهداف وبرامج سكانية وما سعت إليه فيما يتعلق بالبيئة الداعمة تمثل نقطة البداية لما يمكن عمله من قبل الحكومة والجهات المعنية لمواجهة التحديات السكانية خلال الفترة (١٩٩١م-٢٠٠٠م) .

١.٢ تحديث خطة العمل السكاني عام ١٩٩٦م

خلال انعقاد المؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية في عام ١٩٩٦م ، أجريت أول مراجعة لخطة العمل السكاني على ضوء المستجدات والمتغيرات الحاصلة في مجال السكان على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية من أهمها: معلومات سكانية حديثة استخلصت من نتائج المسح الديموغرافي لصحة الأم والطفل ١٩٩١/ ١٩٩٢ ، ومن نتائج التعداد السكاني الأول على مستوى اليمن الواحد عام ١٩٩٤م ، ومتغيرات الأوضاع السكانية الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة ، وعودة حوالي مليون مهاجر يمني من الخارج بسبب حرب الخليج الثانية ، والتغيرات والأحداث التي شهدتها بعض الدول الأفريقية المجاورة التي أدت إلى تدفق بعض اللاجئين إلى اليمن وعودة بعض أبناء الجالية اليمنية المقيمة في تلك البلدان ، وكذلك آثار حرب صيف عام ١٩٩٤م وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى إعادة التفكير في النهج التخطيطي والتنموي في البلاد بشكل عام ، تمثلت أهم ملامحه في تبني الحكومة برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري عام ١٩٩٥م ، لمعالجة التدهور الاقتصادي والمعيشي للسكان ، وقد اعتمد هذا البرنامج على اتخاذ مجموعة من الإجراءات من قبل الحكومة ذات صلة بتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان من بينها إعطاء مساحة واسعة للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تقديم خدمات اجتماعية أساسية مثل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ، بالإضافة إلى ذلك فقد تمت مراجعة خطة العمل السكاني على ضوء ما التزمت به بلادنا من مقررات وتوصيات المؤتمرات الإقليمية والعالمية التي عقدت خلال النصف الأول من التسعينيات منها: مؤتمر عمان للسكان ١٩٩٣م ، مؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة ١٩٩٤ ، ومؤتمر كوبنهاجن (القمة الاجتماعية) ١٩٩٥م ومؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥م .

بناء على كل تلك المعطيات خرج المؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية بخطة عمل محدثة غطت بأهدافها وبرامجها الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠م ، مستوعبة بذلك مواضيع جديدة لم تشملها في نسختها الأولى ١٩٩١م من أهمها: في محور الصحة تم استيعاب عناصر الصحة الإنجابية مع تعديل الأهداف الكمية ولاسيما في مجال صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة ، وتم استيعاب موضوعين في محور (الموارد البشرية) هما الفئات الخاصة (الأطفال والشباب ، وكبار السن ، والمعوقين) والأسرة ، كما اجريت تعديلات لبعض الأهداف ووسائل بلوغها ،

وفي محور (التنمية القابلة للاستمرار) تم استيعاب قضايا الفقر وضرورة إدماج العوامل السكانية والبيئية إدماجا كاملا في خطط التنمية الاقتصادية وتعزيز التنمية الاجتماعية العادلة (م.٤).

أما فيما يتعلق بالمحور الرابع المتعلق ببناء البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان ، فإننا نجد أنه بالرغم من التعديل والتطوير والإضافات العديدة لمحتوى واهداف كل محاور الخطة ، إلا أن محورها الرابع لم يحدث عليه أي إضافات أو تعديلات بحجم ما تم في المحاور الأخرى ، وبقيت عناصره الأساسية تقريبا كما هي في النسخة الأولى. فيما عدا التأكيد على ضرورة ترجمة الالتزام السياسي الرسمي بالسياسة السكانية إلى تدخلات وإجراءات تتعلق بتطوير البناء المؤسسي والتشريعي ودمج الأهداف السكانية في نظام متكامل للتنمية على المستوى الوطني والمحلي ، ووضع برنامج وطني للإعلام والاتصال السكاني (انظر المصفوفة رقم ١). وذلك رغم وجود العديد من المستجدات الهامة -التي سبق ذكرها- والتي لها صلة وتأثير قوي على بناء البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان مثل: برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري ١٩٩٥م ، وتزايد دور القطاع غير الحكومي في تقديم بعض الخدمات الأساسية ، كما سيتم التطرق إليه عند الحديث عن جوانب قصور مكونات البيئة الداعمة في السياسة الوطنية للسكان.

٣.١ تحديث وتمديد السياسة عام ٢٠٠٠م

مثل عام ٢٠٠٠م نقطة النهاية للفترة التي تغطيها السياسة الوطنية للسكان المقررة عام ١٩٩١م مما دفع بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان الى مراجعتها و تحديثها و تمديدها على ضوء المستجدات والمتغيرات في الحقل السكاني وعلى ضوء تجربة العمل السابقة ، بالتعاون مع المختصين والجهات المعنية ، وكللت تلك الجهود بالخروج بسياسة سكانية تغطي الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٥م) ، تتضمن في ثناياها مرحلة جديدة للتطور النظري للسياسة الوطنية للسكان بمكوناتها وأهدافها بما في ذلك ما يتعلق بعناصر البيئة الداعمة لتحقيق أهدافها ، وبالرجوع الى الوثائق التي تتكون منها هذه السياسة وتحليل محتواها وجوانب تطويرها ، نجد أنها قد التزمت في مبادئها وتوجهاتها وغاياتها العامة بنفس المسار العام للوثيقة الأولى الصادرة عام ١٩٩١م ، الرامي إلى التأثير المباشر وغير المباشر على المتغيرات الهيكلية للسكان الكمية والنوعية لإيجاد توازن بين متطلبات السكان والتنمية المستدامة. إلا أنها في الجوانب التفصيلية الأخرى قد عكست مرحلة جديدة لتطوير السياسة السكانية من حيث المحتوى والمنهج ، بما تسمح به البيانات والمعلومات المتوفرة حول الأوضاع السكانية للبلاد واتجاهاتها وعلاقتها بالتنمية ، ويمكن تلخيص ملامح هذا التطور في جانبين أساسيين الأول يتعلق بالمحتوى والثاني بالفصل المنهجي بين المواضيع التي تتناولها الوثائق الفرعية للسياسة .

ففي جانب المحتوى تناولت السياسة المحدثة القضية السكانية بأبعادها وانعكاساتها بشكل أشمل مما كان عليه الحال عام ١٩٩١ ، وقد خصص لطرح المشكلة وثيقة فرعية مستقلة تحمل عنوان (الأشكالات والتحديات) تضمنت أهم مؤشرات الأوضاع الديموغرافية والسكانية والصحية والتعليمية والبيئية والمرأة والعمل في الوضع الحالي وتوقعات المستقبل. كما طرحت أهدافا بعيدة المدى تغطي فترة ٢٥ سنة ، وهو أمر لم يكن من السهل عمله في عام ١٩٩١م ، بحكم ضعف وعدم دقة البيانات الميدانية والمعلومات المتوفرة آنذاك حول سكان البلاد ، إلا انه بعد إنجاز أول تعداد سكاني على مستوى اليمن عام ١٩٩٤م ، وكذلك المسح الديموغرافي الصحي عام ١٩٩٧م المعتمد على إطار التعداد أيضا وما وفرته مسوحات أخرى نفذت بعد ذلك من بيانات ، قد مكنت من

وضع أهداف بعيدة المدى تغطي فترة الربع من هذا القرن ، كما أن السياسة المحدثة قد وضعت أهداف مستقلة تتعلق بتحقيق العدالة بين الجنسين والفئات ذات الاحتياجات الخاصة مثل: الشباب وكبار السن والمعاقين ، وتم تجنب وضع هدف كمي فيما يتعلق بالنمو السكاني كونه حصيلة عدة عوامل أثبتت التجربة السابقة لتنفيذ السياسة السكانية أنه من الصعب التحكم فيها.

وفيما يتعلق بالبيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة اضيفت بعض العناصر الهامة إلى جانب البناء المؤسسي والتشريعي والإعلامي وهو إقامة شراكة فاعلة بين مؤسسات الدولة المختلفة الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات التطوعية والخيرية والأهلية وباقي عناصر المجتمع المدني ، وسعت السياسة المحدثة الى تطوير وتوسيع البناء المؤسسي وتقوية دور الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في التنسيق والمتابعة للبرامج و الانشطة السكانية ، حيث تضمنت البدء بإنشاء لجان تنسيق للأمانة في المحافظات ونقاط ارتكاز (وحدات سكانية) في الجهات ذات العلاقة ، وأيضا أكدت السياسة على إنشاء وحدة إنتاج إعلامي في الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ، وكذلك العمل على تنسيق المواقف بشأن التعاون الدولي في مجال تنفيذ البرامج السكانية. ولا نتجاوز الحقيقة اذا قلنا ان السياسة المحدثة قد أثرت جانب البيئة الداعمة بتدخلات جديدة تتسجم مع مراحل تطورها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتسجم مع المستجدات التي لها تأثير على هذا الجانب ، إلا أنه - في رأينا - لا يزال هناك قصور في تغطية بعض جوانب ومكونات البيئة الداعمة المطلوبة وكيفية التعامل معها كما سيتم تحليله لاحقا.

أما في جانب التطور المنهجي في وثيقة السياسة الوطنية للسكان (٢٠٠٠م - ٢٠٢٥م) ، نجدها قد صدرت في منظومة وثائقية متكاملة تتكون من أربع وثائق فرعية ، تم الفصل المنهجي بين كل وثيقة وأخرى عند الإخراج على أساس الموضوع التي تتناوله أو المرحلة التخطيطية التي تغطيها وذلك لأسباب موضوعية وعملية ، تسهل في تحديثها عند الضرورة لا استيعاب المستجدات والمتغيرات التي يمكن ان تطرأ في المجال السكاني فالوثيقة الأولى: (الاشكاليات والتحديات) يمكن تحديثها كل عام أو كلما توفرت بيانات ومعلومات حول القضايا والمؤشرات التي تتضمنها وهي بذلك تساعد على متابعة الأوضاع السكانية ، والوثيقة الثانية: (منطلقات ومبادئ وأهداف السياسة السكانية) تمثل الوثيقة الأساسية التي تبين التوجهات العامة وأهداف السياسة الوطنية للسكان طويلة المدى وتغطي فترة الربع الأول من القرن الحالي (٢٠٠١-٢٠٢٥م) متزامنة ومنسجمة مع ما جاء في الرؤية الاستراتيجية للبلاد الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية ، والوثيقة الثالثة: (برنامج العمل السكاني) تتضمن الأهداف والتدخلات المرحلية للسياسة الوطنية للسكان قصيرة المدى يتم تحديثها كل خمس سنوات على ضوء المستجدات والمتغيرات وما يتم تنفيذه وهي تتزامن وتتسجم مع ما تتضمنه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، أما الوثيقة الرابعة والأخيرة فقد خصصت ل (متابعة تنفيذ أولويات أهداف السياسة السكانية) والتي تم إضافتها إلى وثائق السياسة وتمثل آلية تمكن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان من

متابعة تنفيذ الأهداف السكانية ذات الأولوية في برنامج العمل السكاني (أنظر النموذج المرفق لإحدى مصفوفات هذه الوثيقة الفرعية ملحق رقم ٢) ، والمتوقع أن تشكل اضافة هذه الوثيقة (الرابعة) إلى السياسة الوطنية للسكان خطوة متقدمة تساعد الأمانة العامة في تقوية جانب التنسيق والمتابعة للجهات وفي تقييم البرامج السكانية.

١.٤ تقييم ما ورد في السياسة الوطنية للسكان حول البيئة الداعمة وتحديد جوانب القصور

على الرغم من الإضافات والتعديلات والتطورات التي حدثت للسياسة الوطنية للسكان كما سبق ذكره سواء في فيما يتعلق بالبيئة الداعمة ومكوناتها ، أو في محتوياتها الأخرى بشكل عام ، إلا أن الملاحظ انه فيما يتعلق بجانب البيئة الداعمة لم تستوعب السياسة بشكل كافي بعض المستجدات والتطورات الهامة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التي حدثت خلال الفترة الماضية على المستوى المحلي والعالمي ، والتي لها علاقة مؤثرة على تحقيق أهدافها ، وكان من المفترض ان تبين كيفية التعامل معها والعمل على الاستفادة من الفرص التي تقدمها بعض تلك العوامل والمستجدات في خدمة تحقيق أهدافها وكبح أثارها السلبية ، منها:

برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تبنته الدولة عام ١٩٩٥م

بدأت الحكومة بتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي ومالي وإداري في مارس عام ١٩٩٥ ، وطبقت عدت إجراءات في هذا الاتجاه بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، شملت تحرير التجارة والخصخصة وتبنت الحكومة سياسة إلغاء الدعم بشكل متدرج على سلع وخدمات أساسية مما ترك اثار سلبية على مجمل جوانب الحياة لشرائح واسعة من السكان وخاصة الفقيرة والمتوسطة وازداد عدد الفقراء بشكل كبير حيث تذكر استراتيجية التخفيف من الفقر ان هناك ١٧،٦% من سكان اليمن تحت خط فقر الغذاء ، في حين ترتفع نسبة السكان الذين لا يتمكنوا على كامل احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية كما لمآكل والملبس والماوى والصحة والتعليم الى ٤١،٨% وهذه النسبة تعكس خطورة أوضاع معيشية لحوالي ٦،٩ مليون نسمة (م.١٣). كما أن من الآثار السلبية الناجمة عن إجراءات برنامج الإصلاح هو تبني الدولة لسياسة إعطاء القطاع غير الحكومي فرصة كبيرة للمساهمة في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية وبالأخص خدمات التعليم والصحة العامة بما في ذلك خدمات الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة ، وهو ما يؤثر سلبا على قدرة وصول تلك الخدمات إلى الفقراء المحتاجين ولا يخدم تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان . ومن جانب أخر نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في خفض عجز الموازنة ومعدل التضخم واستقر سعر صرف العملة المحلية تقريبا .

ان هذه المستجدات على الساحة الوطنية وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لم تغطي في السياسة الوطنية للسكان في جانب البيئة الداعمة كعوامل لها اثرها على تحقيق أهداف السياسة ، فاذا كانت استراتيجية الفقر قد أكدت على أن النمو السكاني السريع هو أحد عوامل الفقر ، فمن وجهة نظر سكانية أن الفقر بيئة مناسبة لزيادة تفاقم المشكلة السكانية وعامل لا يخدم ولا يساعد على تحقيق أهداف الوطنية للسكان في أي حال من الأحوال بل يعارض أهدافها وغاياتها ، من هنا كان على السياسة الوطنية للسكان ان تبين علاقة هذه المستجدات على مستوى تحقيق أهدافها .

اللامركزية وتعزيز الحكم المحلي

أصدرت الحكومة القانون رقم (٤) في فبراير ٢٠٠٠م للسلطة المحلية وبدء تطبيق القانون بعد انتخاب المجالس المحلية في كل المحافظات والمديريات و ينظر الى هذه العملية كخطوة هامة ومتقدمة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام بتوسيع المشاركة الشعبية ، من هنا كان ينبغي على السياسة الوطنية للسكان أن تعطي هذا الجانب أهمية كبيرة وتبين كيفية التعامل معه كعنصر جديد يضاف إلى مكونات البيئة الداعمة لتحقيق أهدافها ، كونه سيساعد على تحقيق أهدافها من خلال توسيع المشاركة في التخطيط والتنفيذ والتقييم للبرامج والأنشطة السكانية ، بما يتلاءم واحتياجات ومتطلبات مناطقهم خاصة في الريف الذي يعتبر عمق القضية السكانية في اليمن بكل جوانبها.

العولمة وآليات السوق

السياسة الوطنية للسكان لم تستشرف المتغيرات التي من المحتمل ان تؤثر على عناصر البيئة الداعمة لتحقيق أهدافها ، والشواهد تبين أن العولمة والتحول إلى نظم اقتصاديات السوق ، تؤدي إلى تغيير النمط الاستهلاكي للمجتمع وانعكاساتها على الموارد المخصصة للتنمية ، وتساعد على هجرة الخبرات والمهارات العالية التي تحتاج إليها البلاد في التنمية ، كما أن العولمة تسهم في غياب العدالة الاجتماعية وزيادة الفوارق بين الطبقات بحكم آليات السوق ، وتساعد على نقشي البطالة لدى شريحة واسعة من السكان بحكم اعتماد اقتصاد العولمة على الكفاءات العالية ، كل تلك القضايا تستدعي السياسة الوطنية للسكان العمل على حث الجهات المعنية في الدولة ان لا تكون غافلة عن الفجوات والاختلالات الخدمية التي يمكن ان يوجدتها تيار العولمة واقتصاديات السوق بما لا يخدم تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان (م. ٦).

المتطلبات المادية وحشد وتخصيص الموارد

يعتبر حشد وتوفير الموارد المادية والمالية والبشرية من أهم مكونات البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان ، وقد وجدنا أن هذا البعد غائب في السياسة ورغم وجود العديد من البرامج والمشاريع السكانية التي تنفذها العديد من الجهات في الواقع بتمويل من الدولة او من جهات مانحة ، ألا أنه حتى الآن لا يوجد معرفة حول تقدير تكلفة البرنامج السكاني ككل سواء قريبة أو بعيدة المدى كرقم يمكن للدولة والجهات المعنية التعامل معه وتحديد كيفية توفيره ، أو على الأقل أهم البرامج السكانية الأساسية مثل برنامج تنظيم الأسرة

وبرنامج التوعية السكانية ، وبرنامج توسيع تعليم الإناث هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى كان ينبغي على السياسة الوطنية للسكان أن تقترح آلية لكيفية التعامل والتنسيق بين الجهات الداعمة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية للسكان للاستفادة القصوى من هذا الدعم بما يحقق أهدافها ، ان توضيح الصورة لجوانب هذا الموضوع سيسهم في تطوير البيئة الداعمة للسياسة ، ويزيد من مستوى الالتزام في توفير المتطلبات المادية والمالية والبشرية للبرامج السكانية واستغلالها بشكل جيد في تحقيق أهداف السياسة السكانية.

الالتزام السياسي

لا شك ان الحكومة اليمنية تعترف بوجود المشكلة السكانية وان هناك التزام سياسي تجاه معالجة هذه القضية ، وترجم هذا الالتزام باقرار السياسة الوطنية للسكان وبتشكيل المجلس الوطني للسكان وأمانته العامة كجهة مسؤولة عن وضع السياسات والخطط لمعالجة قضايا السكان ومتابعة وتقييم اداء البرامج التنفيذية لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان ، كما ترجم الالتزام السياسي في دمج العديد من المتغيرات السكانية في خطط التنمية كبرامج وأنشطة الا ان هذه البدايات تعتبر متواضعة مقارنة بحجم المشكلة السكانية. وعليه فان ما نود الإشارة اليه أن السياسة الوطنية للسكان لم تضع لهذا الأمر مساحة بارزة مقرونا بتسخير الموارد المالية المطلوبة لتحقيق الأهداف السكانية في الأمدين القصير والبعيد، عند طرحها لعناصر البيئة الداعمة لتحقيق أهدافها باعتباره عنصر هام يساعد على الدفع بالعمل السكاني الى الأمام بإعطاء البرامج والمشاريع السكانية أولوية واهتمام من قبل الجهات المعنية بالتخطيط والتمويل والتنفيذ ، بما يجعل تلك البرامج والأنشطة تعتمد في تسييرها وتنفيذها على الإمكانيات والمصادر الوطنية والتخفيف من اعتماد بعض الجهات على مساهمة الدعم الخارجي .

إنما توصلنا إليه حول قصور مكونات البيئة الداعمة في السياسة الوطنية للسكان من خلال مراجعة وتحليل محتواها في مراحل تطورها منذ عام ١٩٩١ م وما تضمنته حول بناء مكونات البيئة الداعمة لتحقيق أهدافها ، لا يقلل في الواقع من أهمية ما تضمنته السياسة حول هذا الجانب ، وما حدث لها من تطوير وتحديث وإضافات منذ تم إقرارها كما ذكرناه سابقا ، فهذا القصور عموما يعكس في إحدى جوانبه سرعة وتيرة التغييرات التي يعيشها المجتمع اليمني في الفترة الأخيرة ، وسرعة استجابته وتأثره بما يدور في العالم من حوله من مستجدات وتطورات مختلفة ، وهو ما يؤكد ضرورة المراجعة والتقييم للسياسة الوطنية للسكان وأهدافها وتدخلاتها وبرامجها بين كل فترة وأخرى بما يساعد على تطويرها وتكييفها مع معطيات ومتغيرات الواقع المعاش .

(٢) تقييم التجربة العملية للسياسة الوطنية للسكان في ارساء البيئة الداعمة

الواقع ان تناول موضوع البيئة الداعمة وتطوره من خلال وثائق السياسة الوطنية للسكان لا يمثل سوى وجه من الحقيقة في جانبها النظري ، لا تكتمل إلا بتناول الجانب العملي المتمثل في استعراض وتحليل ومعرفة ما تم وما لم يتم تحقيقه حتى الآن فيما سعت إليه السياسة الوطنية للسكان في بناء البيئة الداعمة لتحقيق أهدافها ، وذلك في الجوانب المؤسسية والتشريعية والإعلامية وغيرها خلال السنوات الماضية منذ بدء تنفيذ السياسة السكانية ، سنحاول ان نتناول ذلك من خلال إبراز أوجه النجاح والتقدم واوجه القصور والإخفاق .

١.٢ أوجه النجاح والتقدم

مما لا شك فيه ان اليمن بعد إقرارها أول وثيقة للسياسة الوطنية للسكان عام ١٩٩١م ، قد دخلت في مرحلة جديدة ومهدت لحصول نقلة متقدمة في العمل السكاني . فقد تلي ذلك عددا من الخطوات الأخرى التي تترجم التزام الحكومة بجدية التوجه نحو تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكانية ، من تلك الخطوات اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات والتدخلات الهادفة إلى تكوين بيئة داعمة لإنجاز هذا الخيار ، والتي تعكس إحدى اوجه نجاح وتقدم العمل السكاني في بلادنا.

الترتيبات المؤسسية:

كان أول ما سعت إليه السياسة الوطنية للسكان في جانب البيئة الداعمة هو إنشاء إطار مؤسسي واضح قادر على القيام بعملية التخطيط والمتابعة والتنسيق والتقييم لتنفيذ أهداف السياسة السكانية و منحه صلاحية وإمكانيات تتناسب مع المهام الموكلة إليه بما في ذلك التوسع في إنشاء فروع أو وحدات تابعة له فنيا في المحافظات والجهات ذات العلاقة . تحقيقا لهذا الهدف تم إنشاء وتشكيل المجلس الوطني للسكان بالقرار الجمهوري رقم (١١٣) لسنة ١٩٩٢م وكذلك إنشاء أمانته العامة بقرار رئيس الوزراء رقم (٢) لسنة ١٩٩٣م ، وقد قام المجلس وأمانته العامة منذ إنشائه بتنفيذ العديد من المهام الموكلة إليهم يمكن تلخيص أهمها في الآتي:

في مجال التخطيط عملت الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية على دمج أهداف وبرامج السياسة الوطنية للسكان في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الخطة الخمسية الأولى (٩٦-٢٠٠٠م) و الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥) ، وذلك من خلال: تحديد ادوار الجهات ذات العلاقة ومخاطبة مسئوليتها بإدماج البرامج الواردة في خطة/برنامج العمل السكاني في خططهم القطاعية ، تشكيل لجنة التخطيط والتنسيق من ممثلي قطاعات/ادارات التخطيط في الجهات المعنية بالعمل على تحقيق هذا الغرض ، التعاون والتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية في إدماج البرامج والأهداف السكانية في الخطط الخمسية للتنمية . كما قامت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان عام ٢٠٠٢م بمراجعة وتحديث البرنامج الوطني لرعاية الأم والطفل وتنظيم الأسرة

الذي تم إقراره عام ١٩٩٦ ليغطي الفترة حتى عام ٢٠٠٦ م وذلك على ضوء المستجدات واتجاهات السياسة السكانية المحدثة وبرنامج عملها بالتعاون مع الجهات التنفيذية المعنية ، وسيتم المصادقة عليه قريبا وقد ورد البرنامج كأحدى البرامج في الخطة الخمسية للدولة. واعداد مسودة البرنامج الوطني للإعلام والاتصال السكاني الذي من المقرر مناقشته من قبل الجهات المختصة والمعنيين والانتهاء من إعداده. بالإضافة إلى ذلك تم في عام ١٩٩٦ م -وكما سبق ذكر- تحديث السياسة الوطنية للسكان (خطة العمل) لتشمل مضامين جديدة خرج بها المؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية بعد مرور حوالي ٥ سنوات من إقرارها، وكذلك تم عام ٢٠٠٠ م مراجعة وتقييم التجربة التنفيذية للمرحلة السابقة للسياسة الوطنية للسكان وتحديثها وتمديدتها للمرحلة القادمة ٢٠٠١-٢٠٢٥ م لتكون مواكبة لرؤية اليمن الاستراتيجية (٢٠٠٠-٢٠٢٥م) الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية ، وكذلك الخطة الخمسية الثانية للتنمية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ م.

وفي مجال التنسيق والمتابعة قامت الأمانة العامة بتشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة المشروعات السكانية التي تمثل مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بتمويل حكومي أو مشترك أو أجنبي أو بالجهود الذاتية، لتقوم بعمل مراجعة خطط العمل التنفيذية وإعداد وعرض التقارير الربع سنوية، الذي يساعد بدوره في إعداد تقرير دوري "مجمع" تعده الأمانة العامة يبين أداء المشروعات وتقديمه للمجلس الوطني للسكان في اجتماعاته الدورية . وقد اعد بالفعل التقرير المجمع المتكامل لأداء المشروعات السكانية لعام ١٩٩٦م وتم عرضه على المجلس الوطني للسكان. وبغرض توسيع عمل الأمانة العامة في مجال التنسيق والمتابعة تم خلال عام ٢٠٠١م إنشاء لجان تنسيق في خمس محافظات ، من ممثلي مكاتب فروع الوزارات والهيئات الممثلة في المجلس الوطني للسكان بالإضافة إلى المجلس المحلي في المحافظة ، وذلك للقيام باعمال المتابعة والتنسيق للبرامج والأنشطة السكانية في إطار تلك المحافظات .

وفي مجال الدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات قامت الأمانة العامة بالتعاون مع العديد من الجهات والمختصين بتنفيذ جملة من الدراسات التي تخدم السياسة السكانية في جوانب معرفة تطور الأوضاع السكانية وتقييم تدخلات الأنشطة السكانية و وضع الخطط والبرامج وتحديث السياسة السكانية وكذلك لاستخدام تلك الدراسات في فعاليات نشر الوعي السكاني والصحي ، وقد تبنت الأمانة عام ١٩٩٩م تنفيذ دراسة ميدانية حول معارف واتجاهات الجمهور تجاه قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في بعض المحافظات والمناطق التي تم فيها فيما بعد تنفيذ مجموعة من أنشطة التوعية حول السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بدعم من المشروع الأوروبي للأمانة العامة ، ويتم خلال هذا العام تنفيذ دراسة مشابهة لتقييم اثر تدخلات التوعية التي تمت خلال الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٢م في تلك المناطق ، كما قامت الأمانة العامة بتصميم قاعدة بيانات الغرض منها توفير البيانات المطلوبة للعمل وتسهيل إتاحتها عند الطلب وقد تضمنت ثلاثة أصناف من البيانات: بيانات تخص

المؤشرات السكانية والديموغرافية تعكس أوضاع السكان ، بيانات تخص أنشطة التوعية السكانية من حيث نوعها والجهات التنفيذية وإطار تغطيتها والفئات المستهدفةالخ والتي تمكن من التنسيق والمتابعة لتلك الأنشطة ، بيانات حول البرامج والمشاريع السكانية التي تنفذ عبر الجهات المعنية . كما تم الانتهاء من عقد ورشة عمل لاعداد التصورات الأولويات حول البحوث والدراسات السكانية المستقبلية في اليمن بالمشاركة مع عدد من المختصين في المؤسسات والجامعة.

في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني تحدد اللائحة التنظيمية للأمانة العامة أن مهامها في هذا الجانب تتمثل في التنسيق والمتابعة والتقييم لأنشطة التوعية التي عبر الجهات الأخرى ، بالإضافة الى قيامها بتنفيذ بعض الأنشطة الهادفة إلى رفع الوعي السكاني وتعزيز الالتزام السياسي في مساندة ودعم تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان ، وبناء على ذلك فقد قامت الأمانة العامة بتنفيذ العديد من المهام والأنشطة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من أهمها: تشكيل لجنة وطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني تضم قيادات ومسؤولي الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا المجال كاحدى آليات التنسيق والمتابعة للجهات العاملة في هذا المجال. اعداد مسودة برنامج وطني للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني ، إعداد وتوزيع العديد من المطبوعات تساعد في رفع الوعي بقضايا السكان منها ثلاثة أدلة عمل للعاملين في مجال التوعية السكانية والصحة الانجابية وتنظيم الأسرة : الدليل العام ، دليل لعاملين الصحيين ودليل الخطباء والمرشدين الدينيين ، تنفيذ العديد من الندوات واللقاءات والمؤتمرات على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات منها المؤتمر الوطني الثاني للسياسة الوطنية للسكان ١٩٩٦م والملقى التشاوري لعلماء الدين والبرلمانيين والإعلاميين عام ١٩٩٩م ونشر نتائجه ، ندوة مؤسسات المجتمع المدني ٢٠٠٠م ، ندوة مع أعضاء مجلس الشورى ، سلسلة من الندوات والقاءات مع قيادات بعض المحافظات ، تنفيذ ندوات وورش عمل ودورات تدريبية لعاملين في مجال نشر الوعي السكاني والصحي من إعلاميين وعاملين صحيين وخطباء ومرشدين دينيين واجتماعيين ومدرسين وقيادات نسائية وشبابية واجتماعية في العديد من المحافظات بالتعاون مع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية حيث بلغ عدد تلك الجهات التي نفذت أنشطة بدعم من المشروع الأوربي وحده خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠م حوالي ٤٠ جهة منها ١٦ جهة غير حكومة (أنظر مصفوفة رقم ٣) ، دعم دمج مادة السكان والصحة الانجابية وتنظيم الأسرة ضمن منهج تدريس طلاب المعهد العالي للتوجيه والإرشاد والمعهد العالي للعلوم الصحية ، إمداد الجهات ذات العلاقة والمختصين والعاملين في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني بالمواد العلمية والمعلومات السكانية التي تساعدهم على القيام بإعداد الرسائل والمواد الإعلامية المناسبة ، كما تم التعاون مع وزارة الإعلام في إنتاج وبت العديد من البرامج والتوثيق والإذاعية والتلفزيونية وفتح صفحتين تناقش قضايا السكان في صحيفتي الثورة و ١٤ أكتوبر.

في مجال بناء القدرات سعت الأمانة منذ إنشائها عام ١٩٩٣م بالعمل على اعتماد مبالغ مالية في الموازنة العامة للدولة وفي البرنامج الاستثماري لتسيير أعمال الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان والإيفاء بحاجات العمل ، وقد بدأت الأمانة عملها بفريق صغير لأيزيد عن عشرة عاملين وتم رفدها بعاملين وكوادر جديدة بشكل تدريجي حتى اكتملت مكوناتها ووحداتها الإدارية بالعاملين تقريبا ، وتتعاقد مع خبراء محليين لتغطية النقص في بعض الخبرات ولإنجاز بعض المهام التي تحتاج الى خبرة وتخصص ، وخلال الفترة الماضية من عمر الأمانة تم الاهتمام بتأهيل وتدريب العاملين من خلال اقامة العدد من الدورات التدريبية للعاملين فيها ، ومن الجهات ذات العلاقة ، كما بعثت إلى الخارج بعض العاملين للدراسة في مجال السكان والتنمية والديموغرافيا وكذلك التدريب وحضور الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا السكان والاطلاع على تجرب البلدان الأخرى المشابهة مثل مصر وتونس والمغرب وإيران وغيرهم .

وفيما يتعلق بتوسيع نطاق الدعم الدولي والإقليمي للسياسة الوطنية للسكان عملت الأمانة العامة على تقوية وتوسيع نطاق التعاون الثنائي والإقليمي والدولي لدعم السياسة الوطنية للسكان فعلى مستوى التعاون الثنائي والإقليمي تم توقيع مذكرة تفاهم مع كل من مصر وتونس والمغرب ، كما تلقت الأمانة خطاباً بالانضمام الى منظمة جنوب - جنوب وهذا ما سيوفر فرص للدعم الفني والتدريب وتبادل التجارب بشكل واسع مع تلك الدول ، وتمكنت الأمانة بتوقيع اتفاقية مع الأوربيين عام ١٩٩٧م بموجبها قدم الأوربيين دعم مالي للأمانة العامة في مجال الاعلام والاتصال السكاني بدأ تنفيذ هذا المشروع عام ١٩٩٩م وتمكن من تنفيذ العديد من الأنشطة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، كما عملت الأمانة العامة على تقوية وتعزيز علاقاتها بصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم لتنفيذ السياسة الوطنية للسكان ، عبر العديد من الجهات وقد أعدت مؤخرا بالتعاون مع الجهات الأخرى الدورة الحالية التي تغطي الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦م) بمكونين رئيسيين الأول يتعلق بتطوير السياسة والتخطيط السكاني والثاني يغطي جوانب الصحة الإنجابية (م. ١٥ ، ١٨ ، ١٢).

لم يكن اهتمام السياسة الوطنية للسكان يقتصر على البناء المؤسسي للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بل تسعى إلى تأسيس العمل السكاني لدى الجهات ذات العلاقة ، وذلك بإنشاء نقاط ارتكاز في تلك الجهات وتدريب العاملين فيها ورفع كفاءاتها كعنصر من عناصر البيئة الداعمة للعمل السكاني ، بحيث يصبح جزءا من المهام الأساسية لتلك الجهات ، لا يرتبط فقط بوجود الدعم الخارجي وبالذات الجهات الممثلة في المجلس الوطني للسكان بموجب قرار إنشائه عام ١٩٩٢م وما أضيف إليه بعد ذلك (لمزيد من التفصيل أنظر م. ٥). و بالفعل هناك بعض الجهات الحكومية قد تمكنت من تنفيذ ما تسعى إليه السياسة في هذا الجانب حيث أنشأت وحدات إدارية ضمن هيكلها التنظيمي المقرر مثل: الإدارة العامة للصحة الإنجابية في وزارة الصحة العامة والسكان، مركز التدريب والدراسات السكاني في جامعة صنعاء ، مركز الدراسات السكانية في الجهاز المركزي للإحصاء

بالإضافة إلى تكوين لجنة دائمة هي لجنة الصحة والسكان والبيئة في مجلسي النواب والشورى ، إلا أن هذا الجانب لا يزال يحتاج إلى توسيع أكثر ليضم بقية الجهات ذات العلاقة.

الترتيبات التشريعية

ارتبط ما تسعى إليه السياسة الوطنية للسكان في جانب الترتيبات المؤسسية بالجانب المكمل له المتعلق بالترتيبات التشريعية اللازمة في تكوين بيئة داعمة لتحقيق أهدافها ، وقد استهدفت السياسة في هذا الجانب مراجعة وتطوير التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية وخاصة المرتبطة بحقوق الأم والطفل والأسرة ، والزواج حيث سعت إلى العمل على رفع سن الزواج للإناث إلى ١٨ سنة بدلا من ١٦ سنة ، وكذلك مراجعة وتطوير قوانين العمل والأجور ، والضمان الاجتماعي بما يضمن تحقيق شروط مناسبة لعمل المرأة ، وحماية مصادر البيئة الطبيعية من التدهور، والحد من أنواع السلوكيات العامة والفردية المؤدية إلى تدهور البيئة والسلامة السكانية، خصوصا تلك التي تتعلق بالموارد المائية والتربة والمخلفات الصلبة؛ وعشوائية النمو الحضري ،وبما يتناسب مع المستجدات الحياتية.

وكون إقرار السياسة السكانية قد ترافق مع الوحدة اليمنية المباركة ، فقد صدرت من قبل الجهات المعنية العديد من القوانين الهامة خلال فترة التسعينيات التي تحكم وتنظم المسائل او المجالات ذات الصلة بتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان ، والتي تغطي تقريبا كل القوانين التي سعت السياسة إلى مراجعتها وتطويرها وهي:

قانون الأحوال الشخصية بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٠) مارس ١٩٩٢م أي بعد إقرار أول وثيقة للسياسة الوطنية للسكان أغسطس ١٩٩١م ، قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٥) لسنة ١٩٩٥م ، القانون العام للتربية والتعليم رقم (٥٤) لسنة ١٩٩٢م ، قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٨م بشأن محو الأمية وتعليم الكبار ، صدور قانون العمل بموجب القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٩٥م وقد عدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٧م ، صدور قانون الخدمة المدنية بموجب القرار الجمهوري رقم (١٩) مارس ١٩٩١م أي قبل إقرار أول وثيقة للسياسة الوطنية للسكان أغسطس ١٩٩١م ، قانون الرعاية الاجتماعية بموجب القرار الجمهوري رقم (٣١) لسنة ١٩٩٦م بهدف تقديم الخدمات (لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة): كبار السن ، والأرامل ، والمطلقات ، واليتامى ، والمصابون بالعجز ، والفقراء وقد أنشاء القانون صندوق الرعاية الاجتماعية للمساهمة في التخفيف من الفقر ، قانون الأحوال المدنية بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٣) لسنة ١٩٩١م أي الوقائع التي ترتبط بحياة السكان وما تتأثر بها أوضاعهم القانونية مثل حالة الولادة والوفاة والزواج والطلاق وهي الوقائع التي تدون في السجل المدني كمصدر من مصادر البيانات سكانية ، صدور قانون حماية البيئة بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٥م .

وعلى الجانب الدولي فاليمين شاركت دول العالم في العديد من المؤتمرات التي عقدت في فترة التسعينيات ومنها ذات الصلة بالسكان وأقرت العديد من قرارات ونتائج التي خرجت بها تلك الفعاليات الدولية وعملت على تنفيذها مثل: مؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة ١٩٩٤م ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاجن ١٩٩٥م ، مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المنعقد في اسطنبول ١٩٩٦م ، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بجين ١٩٩٥م... وغيرها. (م. ٩) .

وفي دراسة تناولت تحليل الإطار الدستوري والقانوني في الجمهورية اليمنية ومدى كفايته وملاءمته لتنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكانية ، خرجت تلك الدراسة بان الدستور والتشريعات الصادرة والمعمل بها تضع في مجملها إطارا مناسباً بل ومتقدماً يمكن من خلاله واستناداً إليه تنفيذ كافة أهداف السياسة الوطنية للسكان وبرنامج عملها (م. ٥) . فقد نصت مواد الدستور والقوانين الصادرة والمعمول بها على الكثير من الحقوق والواجبات مثل: حماية الأمومة والطفولة ورعاية النشء والشباب ، وحق التعليم والرعاية الصحية ، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، والعدالة والحرية ، ومنحت المرأة العديد من الحقوق المتساوية مع الرجل في العمل والتعليم والانتخاب والترشيح للبرلمان وشغل الوظيفة العامة ، وتأمين الرعاية الاجتماعية للفئات ذات الاحتياجات الخاصة ورفع المعاناة عن الفقراء والمعوزين ، بالإضافة إلى التأكيد على حماية البيئة والحفاظ على سلامتها ٠٠٠٠ وغيرها.

الترتيبات المتعلقة بالإعلام والتثقيف والاتصال السكاني:

بالإضافة إلى ما تحقق من نجاحا وتقدم من خلال عمل الأمانة ، فاعن هناك جوانب أخرى تبنتها وحققتها جهود جهات ومشاريع أخرى ، عاملة في مجال رفع الوعي السكاني أسهمت في بناء بيئة داعمة للسياسة الوطنية للسكان يمكن أجمالها في الآتي:

وجود العديد من المشروعات الهادفة الى نشر الوعي السكاني والصحي تحت المسؤولية المباشرة لعدد من الوزارات والجمعيات غير الحكومية مثل: وزارة الصحة العامة والسكان، والتربية والتعليم، والزراعة والري، والإعلام، والتأمينات والشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، والأوقاف والرشاد ، واللجنة الوطنية للمرأة ، وجمعية رعاية الأسرة ، وجمعية الإصلاح الخيرية وغيرهم . وتغطي هذه المشروعات أنشطة ومجالات رئيسية في الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني وحققت نجاحا في ادماج المفاهيم السكانية في المناهج المتعددة مثل التربية السكانية والحياة الأسرية في مناهج التعليم النظامي وغير النظامية ، والثقافة السكانية في القطاع الزراعي ضمن مناهج الإرشاد الزراعي ، وإدخال المفاهيم السكانية الحديثة في مناهج محو الأمية و أخيراً إدماج المفاهيم السكانية والصحية في مناهج طلاب المعهد العالي للتوجيه والإرشاد ، كما تغطي هذه المشاريع دعم قدرات العاملين في الأجهزة الإعلامية والموصلين الرسائل السكانية والصحية (مشرفي ومعلمي وموجهي التربية السكانية ، المرشدين وخطباء المسجد ، العاملين الصحيين ، وقيادات نسائية وشبابية ، المرشدين الزراعيين

والاجتماعيين ٠٠٠٠ الخ)، إنتاج مواد ورسائل إعلامية مرئية ومسموعة ومطبوعات ، تخاطب مجموعات مستهدفة كالنساء والشباب من الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة .

والواقع ان البرامج والأنشطة السكانية القائمة والتي نفذت خلال الفترة المنصرمة من عمر السياسة الوطنية للسكان ، تغطي فئات سكانية عديدة لها علاقة بالقضايا السكانية بما في ذلك أيضا القيادات العليا على المستوى الرسمي والشعبي لكسب الدعم اللازم لتحقيق أهداف السياسة السكانية ، وقد أسهمت هذه الجهود بشكل كبير في رفع الوعي بقضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة حيث ارتفع مستوى المعرفة بخدمات تنظيم الأسرة خلال التسعينات من القرن الماضي ، فقد بينت نتائج المسح الديموغرافي الثاني لصحة الأم والطفل الذي أجري في عام ١٩٩٧م أن ٨٤% من النساء المتزوجات يعرفن على الأقل وسيلة واحدة من وسائل تنظيم الأسرة و ٧٩% منهن يعرفن على الأقل وسيلة واحدة من الوسائل الحديثة. وهذه النسبة كانت ٦٠% و ٥٣% على التوالي في عام ١٩٩٢م

الشراكة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي :

يمثل عام الوحدة ١٩٩٠م نقطة تحول هامة في تاريخ المجتمع اليمني وفي ظهور شراكة المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ذلك بسبب النهج الديمقراطي الذي تبنته دولة الوحدة، كما أن ما حفل به العقد الأخير من القرن العشرين من أحداث وتغيرات محلية ودولية* ، كان لها بالغ الأثر في تنامي دور القطاع غير الحكومي ومنظمات المجتمع المدني - في اليمن - وفي تفاعلها مع القضايا السكانية ، وقد سعت السياسة الوطنية للسكان وبالذات المحدثه (٢٠٠٠-٢٠٢٥م) وبرنامج عملها الأول ، إلى إقامة شراكة فاعلة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والقطاع الخاص في عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم للأنشطة السكانية كما سعت السياسة إلى توسيع دور المنظمات غير الحكومية ، وتحسين نوع الخدمات التي تقدمها.

وخلال السنوات الماضية أسهمت المنظمات والهيئات غير الحكومية والقطاع الخاص بأدوار إيجابية في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وفي مجال رفع الوعي بقضايا السكان والصحة الإنجابية ، وقد ذكرنا سابقا دور بعض تلك المنظمات والجمعيات في تنفيذ بعض أنشطة التوعية السكانية خلال الأعوام المنصرمة بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان_ مشروع الدعم الاوروبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، إلا أن إسهام تلك الجهات في الواقع هو أوسع مما ذكرناه حيث ان هناك العديد من تلك الجهات تعمل في مجال العمل السكاني خارج إطار التنسيق مع الأمانة العامة ، اذ تبين تقرير التنمية البشرية لليمن ٢٠٠١م ، تزايد عدد المنظمات غير الحكومية من ٢٨٦ منظمة عام ١٩٩٠م إلى ٢٧٨٦ منظمة عام ٢٠٠٠م (م.١٤) ، وتعددت أنواعها (فمنها منظمات تنموية، ومنظمات رعائية، ومنظمات مهنية، ومنظمات متخصصة بقضايا المرأة، ومنظمات متخصصة بقضايا الطفل، و... الخ) ، ويمثل بصور القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١م "قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية" (م. ١٩)، خطوة هامة لتأسيس العمل المجتمعي وقد أقامت العديد من المنظمات التي تمارس أنشطة متشابهة

شبكة عمل (Network) فيما بينها لتنسيق أنشطتها وزيادة فاعليتها ، وبالتأكيد لقد ساهمت بعض المنظمات بتقديم الخدمات الصحية وخاصة خدمات تنظيم الأسرة ، وعلى رأسها الدور الرائد لجمعية رعاية الأسرة اليمنية في هذا المجال ، كما ساهمت بعض المنظمات غير الحكومية في حملات تحصين الأطفال ، وكذلك لعبت تلك المنظمات أدواراً إيجابية في قضية تمكين المرأة ، وتقديم مساعدات مالية وعينية للفقراء ، وعمل برامج تدريب وتأهيل وبناء لقدرات الأفراد بهدف مكافحة الفقر . وفي مجال التعليم شاركت بعض المنظمات في بناء العديد من المدارس ، أوفي تأثيث عدد منها ، أوفي الأمرين معاً .

وبالنسبة للقطاع الخاص يمكن القول أن دوره متزايد في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية بكل أنواعها حيث أنشأت العديد من تلك المؤسسات الخدمية في العديد من المدن اليمنية من مستشفيات ومستوصفات ومصحات ومنها ما يقدم خدماته للأم والطفل بما في ذلك تنظيم الأسرة ، كما نشط القطاع الخاص في إنشاء جامعات ومدارس ومعاهد وغيرها ، وان كان ينقصنا حتى الان الكثير من المعلومات والدراسات المتخصصة حول مستوى دور هذا القطاع وأهميته في دعم تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان.

وما يجب الإشارة إليه هنا أن الشراكة التي تسعى إليها السياسة الوطنية للسكان لا تقتصر على المنظمات والقطاع غير الحكومي المحلي ، بل تقام هذه الشراكة مع عدد من المنظمات الاقليمية والدولية ، في هذا المجال وفي مقدمتها صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الصحة العالمية ، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، ومنظمة اليونيسيف ، إذ تشارك في تمويل ودعم تنفيذ الكثير من المشاريع السكانية ، ضمن إطار التنمية البشرية المستدامة . وتساهم منظمات الأمم المتحدة بحوالي ١٠% من إجمالي التعاون التنموي الخارجي المقدم لليمن ، إذ وصل المبلغ الإجمالي للدعم إلى حوالي ٣٠ مليون دولار في ١٩٩٩م (م.٢٠) ، وخلال السنوات العشر الأخيرة تنامي عدد المنظمات غير الحكومية الأجنبية الناشطة في اليمن، إذ بلغت ٣٧ منظمة في عام ٢٠٠١م ، منها خمس منظمات إقليمية (وتحديداً إماراتية وسعودية) (م. ١٩) ، وتزايدت مشاركتها في الأنشطة السكانية ، ومن اهم تلك الأنشطة في مجال الصحة العامة مساهمة بعض من تلك المنظمات في تسيير ودعم بعض المستشفيات وبعض المراكز الصحية ، وتوفير معدات طبية لها ، وتدريب العاملين في المشاريع الصحية ، والمساهمة في مشاريع الرعاية الصحية الأولية . وفي مجال صحة الطفل شاركت تلك المنظمات في حملات وطنية للتلقيح . وأسهمت في مجال صحة الأمومة في دورات تدريبية لتأهيل القابلات ، كما شاركت في دعم أنشطة الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، وفي مجال تمكين المرأة ، والتعليم ومكافحة الأمية ، ورعاية الأطفال والنشئة والشباب ، وأسهمت في مشروعات لدعم المعاقين ودعم الفئات الهامشية ، ودعم المنظمات غير الحكومية الوطنية وغير ذلك (م. ١٩) . بالإضافة إلى ذلك يمكن إضافة التعاون الثنائي وما تقدمه العديد من الدول من دعم مالي وفني في مجال العمل السكني وتساعد على تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان ويمكن أن تعزيز دور تلك الجهات إذا ما تم توظيفه توظيفاً فعالاً .

البيانات المعلومات:

اهتمت السياسة الوطنية للسكان بتنمية بيئة المعلومات السكانية ، وذلك من خلال تقوية البناء المؤسسي والقدرات الفنية للأجهزة الفنية المعنية بالإحصاءات والدراسات والبحوث ونظم المعلومات ذات الصلة بالقضايا السكانية، ووضع نظام معلوماتي متكامل لمتابعة الأنشطة السكانية وتقييمها. والواقع يشير الى حصول تطورات ملموسة في بعض جوانب بيئة البيانات والمعلومات السكانية خلال السنوات العشر الماضية ما ينسجم وأهداف السياسة الوطنية للسكان ، اذ نفذ الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بإجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في عام ١٩٩٤م ، والتعداد الزراعي في عام ٢٠٠١م ، كذلك قام الجهاز بإجراء ١٨ مسحاً متخصصاً غطت جوانب عديدة منها: صحة الأم والطفل ، دخل ونفقات الأسرة ، القوى العاملة ، الفقر ، التعليم ، كما اصدر ٨ نشرات إحصائية دورية و ١٩ تقريراً و ٢٢ دراسة (*) ، مما أسهم في المساعدة على تشخيص الأوضاع السكانية وانشاء قاعدة معلومات لدى الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وتطوير وتحديث السياسة الوطنية للسكان ، كما سعى الجهاز لتوحيد مصدريه البيانات ، وذلك بإصدار قانون الإحصاء ، وإصدار النظام الموحد للبيانات الإحصائية ، وإنشاء قواعد للبيانات تضمنت المعلومات الخاصة بأعمال الجهاز من مسوحات وتقارير ودراسات وبحوث. وفيما يتعلق بالسجل المدني ازداد الاهتمام بتسجيل الوقائع الحيوية ، حيث صدر القانون المنظم لعمل السجل المدني عام ١٩٩١ م ، ووضع برنامج لعمل السجل المدني يعتمد على استخدام الحاسوب الآلي عام ١٩٩٦ م (م.٢١) ، وزود السجل المدني بالأجهزة المتطورة وتم تدريب كادر للعمل على تلك الأجهزة . وأنشئ خلال الفترة المنصرمة مركز التدريب والدراسات السكاني بجامعة صنعاء الذي أسهم بشكل بارز في دراسة وبحث كثير من القضايا السكانية . ومن الجوانب الايجابية في تطوير بيئة المعلومات السكانية إصدار التقرير الوطني للتنمية البشرية من قبل وزارة التخطيط والتنمية منذ عام ١٩٩٨م ، الذي يبين العديد من المؤشرات المتعلقة بالجوانب السكانية والتنمية على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات ، والواقع يشير أن هناك اهتمام متزايد لدى العديد من الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بقضايا السكان وهناك تزايد مستمر في إصدارها والتي يمكن ان تشكل مكتبة غنية بالمعلومات السكانية لو تم جمعها وتنظيمها .

٢.٢ أوجه القصور والاختفاق

على الرغم مما تحقق خلال الفترة المنصرمة من تطورات في البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان في الفترة الماضية ، فان الواقع ومتطلباته وعوامل تطوره وحجم المشكلة التي تعالجها السياسة السكانية وارتباطها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية وغيرها ، يطرح أمام العمل التنفيذي لتحقيق ما تسعى إليه السياسة الوطنية للسكان في مجال البيئة الداعمة العديد من الصعوبات والتعثرات ، وذلك بالمقارنة بما

سعت إليه السياسة الوطنية للسكان في هذا الجانب ، ويمكن إبراز أهم جوانب القصور والإخفاق لهذه التجربة على النحو التالي:

الجانب المؤسسي: رغم النجاح المحقق نسبيا خلال الفترة الماضية بعد اعتماد أول وثيقة وطنية للسياسة السكانية عام ١٩٩١م وإنشاء المجلس الوطني للسكان وأمانته العامة للقيام بمهام التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم للسياسة السكانية ، وما شهده هذا الجانب من تطور ملموس خلال الفترة الماضية ، إلا أن هذه المؤسسة لا تزال تعاني من قصور نسبي في تنفيذ بعض مهامها وفي قدراتها الفنية والإدارية وفي الإمكانيات اللازمة لتنفيذ عملها ، فأول ملاحظة تبينه دراسة تمت حول تقييم الأداء المؤسسي للمجلس وأمانته أن هناك بطء في تنفيذ المهام بل أحيانا عدم القدرة على تنفيذها فعلى سبيل المثال تقرر اللائحة الداخلية للمجلس الوطني للسكان ان عدد اجتماعاته أربعة اجتماعات سنويا والمحقق في الواقع خلال الفترة الماضية ٢٥% فقط من إجمالي الاجتماعات المقرر عقدها (المنفذ ٩ اجتماعات من إجمالي ٣٦ اجتماع) (م.٥) ، هناك ضعف في قدرة الأمانة على متابعة المشاريع السكانية في الجهات ذات العلاقة وإنجاز تقارير أدائها ، والذي تم بشكل متكامل عام ١٩٩٧م فقط. كما لم يتم متابعة وإعداد تقرير متكامل عن المشاريع السكانية في خطة التنمية الأولى ١٩٩٦-٢٠٠٠م رغم المحاولة ، كما يلاحظ أن هناك ضعف في عملية التنسيق والمتابعة للبرامج والأنشطة السكانية، وفي رسم البرامج حيث لم تتمكن الأمانة في إنجاز البرنامج الوطني للإعلام السكاني الذي بدأ العمل فيه في عام ١٩٩٦م ووضع له أول مسودة ١٩٩٩م ، كما أن هناك نقص في الكوادر الفنية والتجهيزات اللازمة لإنتاج المطبوعات والمواد الإعلامية.

إما على مستوى البناء المؤسسي في الجهات ذات العلاقة وعلى مستوى المحافظات فان الواقع يشير رغم التطور النسبي في بعض جوانبه الا أن معظم الجهات لازالت معتمدة في عملها على المشاريع المدعومة من الخارج وتتوقف أنشطتها على هذا الدعم ولم يتم تأسيس العمل في الهيكل التنظيمي والمؤسسي والخطط السنوية لتلك الجهات ، وبدأ مؤخرا تسمية وإنشاء لجان التنسيق على مستوى خمس محافظات هي: عدن وتعز وحضرموت والحديدة واب ، وحتى الآن لا تزال هذه اللجان بعيدة عن ممارس مهامها وتحتاج إلى دعم فني ومالي وتجهيزات حتى تقوم بمهامها .

أن الضعف النسبي في الأداء المؤسسي للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان يعود إلى عدة أسباب ذاتية تتعلق بالمؤسسة نفسها وقدراتها الفنية والإدارية والمالية بالمقارنة بالمهام الواسعة الموكلة إليها ، وخارجية تتمثل في كونها جزء من الجهاز الإداري للدولة وتتأثر بما يعاينه هذا الجهاز من صعوبات في الأداء بشكل عام خاصة ان مهامها الأساسية ترتبط بمدى تعاون والتزام الجهات ذات العلاقة ، سواء في جوانب التخطيط أو التنفيذ أو التقييم للبرامج السكانية ، وكذلك في إمدادها بالتقارير المطلوبة في ظل عدم وجود سلطة إلزامية فاعلة يمكن أن تمارسها الأمانة على الجهات المعنية للإيفاء بما يطلب منها.

الجانب التشريعي: انه رغم ما ذكرناه من إنجاز العديد من القوانين الهامة التي تساعد على تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان ، إلا أن بعض تلك التشريعات لا تزال تحتاج إلى المراجعة والتعديل والإضافات إلى بعض موادها ناهيك عن ضرورة تفعيل بعضها ، فقانون الأحوال الشخصية في مادته رقم ١٥ يحدد فيها المشرع السن القانونية للزواج ذكر / أنثى _ ب ١٥ سنة ، وهذه السن تعد صغيرة

بالقياس إلى المسئوليات والأعباء الملقاة على رب أسرة الأسرة في الظروف الحالية ، وهي مادة لا تخدم ولا تتسجم مع تحقيق أهداف السياسة السكانية (م.٥)، كذلك لم يتضمن القانون اشتراط سلامة الزوجين من الأمراض المعدية كون اللياقة الصحية أصبحت شرطا قانونيا في معظم القوانين الحديثة وهذا الشرط يتوافق مع أهداف الصحة الإنجابية.

وبالنسبة لقانون التعليم الأساسي حدد أن التعليم الأساسي إلزامي ، لكنه لم يحدد جزاء مخالفة ذلك ولم يحدد آلية تطبيق نظام التعليم الأساسي الإلزامي ولم يضع القانون الأسس والمبادئ والأطر القانونية التي يمكن من خلالها تطبيق مبدأ الشراكة مع القطاع غير الحكومي ويعتبر غياب قانون التعليم الأهلي ثغرة أخرى يجب الإسراع في سدها (م.٥) ، ورغم أهمية القانون الخاص بالأحوال المدنية والسجل المدني والتصاقه بقضايا السكان من خلال توفير البيانات الخاصة بالأحوال المدنية والحوادث الحيوية ولادات وفيات زوج طلاق... الخ إلا أن هذا القانون يحتاج إلى تفعيل.

وما يجب الإشارة إليه هنا أيضا أن هناك موروث ثقافي تقليدي يحيل من تطبيق العديد من القوانين ويجعلها أحيانا خارج حلبة الحياة الاجتماعية ، خاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة في أداء دورها في عملية التنمية وحصولها على حقوقها المنصوص عليها في الدستور والقوانين في التعليم والعمل والإنجاب... وغيرها ، وهو ما يتطلب بذل جهود من قبل مؤسسات الدولة والمجتمع لتغيير هذا الواقع بما يحقق الإنصاف والعدالة الاجتماعية .

جانب الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني: يبين واقع برامج وأنشطة التوعية السكانية أنه رغم الشوط الهام التي قطعتها خلال الفترة الماضية ، إلا أنها لا تزال محدودة من حيث التغطية الجغرافية ، إذ تقتصر غالبا أنشطتها في الوقت الحاضر على الحضر ولا تزال فئات مستهدفة أخرى خارج دائرة الاهتمام حالياً وبالذات في الريف والمناطق النائية ، كما أن برامج وأنشطة التوعية السكانية حتى الآن لازالت تعتمد وسائل تقليدية في إيصال الرسالة حيث تعتمد في الغالب على المحاضرات والندوات وينقصها التنسيق والمتابعة والتقييم ، كما أن البيانات المتوفرة حتى الآن تشير إلى أن التطور الحاصل في مجال التوعية السكانية لا يزال في مستوى المعارف ولم يصل بعد إلى إيجاد القنوات الكافية لدى الجمهور في ممارسة السلوك الديموغرافي المرغوب التي تسعى إليه السياسة الوطنية للسكان فرغم ارتفاع نسبة المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة -مثلا- لدى النساء المتزوجات إلى ٨٤% عام ١٩٩٧، إلا أن استخدام تلك الوسائل لا يزال متدني بنسبة ٢١% فقط .

ورغم إن السياسة الإعلامية للجمهورية اليمنية تنص على الاستثمار الأفضل لوسائل الإعلام بقنواتها الاتصالية المختلفة لزيادة وعي المواطن اليمني بطبيعة القضايا السكانية واعتماد مساحة كافية في وسائل الإعلام المختلفة لطرح هذه القضايا ، إلا أن ما تقوم به أجهزة الإعلام في واقع الحال حتى الآن لم يصل إلى المستوى المطلوب من حيث الكم والنوع. فالبرامج والأعمال التي تحمل الرسائل السكانية لا تغطي إلا جزءاً

صغيراً من المساحة الممكن استغلالها في وسائل الإعلام المختلفة اذاعة وتلفزيون وصحافة ، مع أخذ في الاعتبار وجود برامج وأعمال إعلامية تحمل في طياتها مضامين سكانية إلا إنها لازالت تحتاج إلى البلورة والوضوح في تحديد الرسالة السكانية (م. المبادرات الاعلامية) ، وبرغم التطور الذي شهدته الصحافة اليمنية والتوسع في إصدار الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية والشهرية التي يصل عددها الى العشرات إلا أن ما تخصصه الصحف الرسمية للموضوعات السكانية لا يتعدى صفحتين أسبوعيتين في صحيفتي "الثورة" و "١٤ أكتوبر" ، ولا يظهر موضوع السكان في الغالب على صفحات الصحف الحزبية والأهلية إلا في المناسبات .

ويعود ضعف إسهام وسائل الإعلام إلى العديد من الأسباب منها: ضعف الوعي بحجم المشكلة السكانية وأبعادها لدى التنفيذيين في الأجهزة الإعلامية، ضعف التنسيق والتعاون بين الأجهزة الإعلامية والجهات ذات العلاقة بالسياسات والبرامج السكانية ، كذلك هناك ضعف في الإمكانيات الفنية والبشرية المؤهلة والقادرة على إعداد وإنتاج الرسائل السكانية المناسبة للجمهور المستهدف، لا سيما أن القضايا السكانية تتداخل وتتعدد أبعادها الاجتماعية والصحية والاقتصادية مما يجعلها لدى العديد من الإعلاميين غير المتدرجين والمؤهلين التأهيل المناسب غير واضحة المعالم والأهداف .

كما أن هناك عوامل وظروف اجتماعية وجغرافية وثقافية تجعل من مهمة رفع الوعي السكاني بشكل عام مهمة صعبة منها : الانتشار / التشتت السكاني حيث تضم اليمن ما يفوق مائة ألف تجمع سكاني من قرى ومحلات وتوابع ، انتشار الأمية بشكل واسع خاصة في الريف وبين النساء وكذلك تدني مستوى امتلاك الوسائل الإعلامية بين السكان ، فالعائلات الحائزة على أجهزة الراديو -مثلا- لا تتجاوز نسبتها الإجمالية ٦١% ، ونسبة العائلات الحائزة على أجهزة التلفزيون ٤٣% من إجمالي عدد العائلات ، وتنخفض هذه النسبة إلى ٢٩% في الريف (م.١٨).

جانب الشراكة : بالرغم مما قامت به وحققته المنظمات غير الحكومية الوطنية والقطاع الخاص من إسهامات

في العمل السكاني خلال السنوات الماضية ، إلا انها تظل دون المستوى المطلوب ، إذا ما قورنت بحجم الإشكالات والتحديات السكانية ، فالكثير من هذه المنظمات لازالت ضعيفة في أدائها وقدراتها المؤسسية والفنية وغير واضحة البرامج والأهداف وتعتمد في انشطتها على ما تقدمه من دعم بعض الجهات الأجنبية المانحة ويتركز عملها في المدن الكبيرة ويقل تواجدتها في الريف ، وعلى الرغم من وجود تجارب لتكوين شبكة عمل للمنظمات ذات النشاطات المتماثلة ، إلا أن التنسيق فيما بينها لا يزال دون المستوى المطلوب ، كذلك يوجد عدد محدود من تلك المنظمات الناشطة في مجال تنظيم الأسرة ، وعلى الرغم من الجهود الرائدة للجمعية اليمنية لرعاية الأسرة في هذا المجال ، إلا أنها تظل جهوداً قاصرة إذ أن مساهمة تلك الجمعية كانت ٢,١% من مجموع

الوسائل الحديثة المستخدمة لتنظيم الأسرة في عام ٢٠٠٠م (م.١٤)، ولا يزال هناك نقص واضح في عدد المتطوعات والعاملات في مجال تنظيم الاسرة . وفي مجال تمكين المرأة وبرامج الدعم المباشر لها . ولم يكن القطاع الخاص بعيدا عن وضع المنظمات غير الحكومية ودورها في العمل السكاني اذ أن دخول هذا القطاع في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والبحثية وغيرها لا يزال في طور التكوين وينقصه الخبرة وضعف القدرات المؤسسية والتنسيق ولم تتضح بعد الرؤية حول دوره في هذا الجانب ، بالإضافة أن خدماته لازالت أيضا في المدن الرئيسية .

وبالنسبة للمشاركة الفاعلة للمنظمات غير الحكومية الأجنبية ، الملاحظ أن أنشطتها لاتزال قاصرة مقارنة بأهداف السياسة الوطنية للسكان من حيث نوع الخدمات التي تقدمها والتغطية الجغرافية ، ولا تزال بحاجة إلى مساندة الجانب الحكومي في التنسيق والمتابعة وتسهيل الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ مهامها ، وكذلك توضح أولويات العمل المطلوب تتلاءم وأهداف السياسة الوطنية للسكان ، وتعزيز الثقة بالقدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية الوطنية .

جانب البيانات والمعلومات: ان المنتبج للعمل في هذا المجال خلال السنوات الماضية لاشك أنه يلمس تطورا ملحوظا خاصة فيما حققه الجهاز المركزي للإحصاء سواء من حيث كم ونوع البيانات والمعلومات أو من حيث تقليص الفجوة الزمنية بين جمع البيانات وإصدار النتائج النهائية له ، وإن كانت لا تزال بحاجة إلى تقليص اكبر ، ورغم سعي الجهاز لتوحيد مصدريه البيانات ، إلا أن الملاحظ أن المستخدم للبيانات والمعلومات السكانية لا يزال يواجه تضاربا في بعض البيانات المستخدمة رسمياً ، وعدم ثقة بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية في بعض البيانات ، ومن جهة أخرى نجد ان معظم الأجهزة الحكومية والقطاعات المعنية بالإحصاء وبنظم المعلومات لا تزال ضعيفة وينقصها كثير من المتطلبات المادية مثل الكادر المدرب والأجهزة الحديثة ، وتوسيع نطاق عملها ، ولا تزال قواعد البيانات والمعلومات التي تم إنشائها في بعض الجهات في طور التكوين ولا ترقى لأن تمثل بنك معلومات ، بسبب عدم ارتباطها بشبكة معلوماتية خارج إطار المؤسسة المعنية ، إذ لا يتوفر نظام معلوماتي متكامل يتضمن شبكة وطنية للمعلومات السكانية ، يتم تحديثها بشكل مستمر ، كما لا يوجد حتى الآن قاعدة بياناتية ومعلوماتية متكاملة تساعد على متابعة البرامج والأنشطة السكانية وتقييمها ، ولا يزال هناك قصور في توفير المعلومات والدراسات حول الجهات غير الحكومية العاملة في مجال السكان ، وفي دور السجل المدني كمصدر هام من مصادر البيانات السكانية وغير ذلك بما لا يخدم تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان في مجال البيئة المعلوماتية .

٣. منطلقات واتجاهات ومجالات تطوير عناصر البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان.

١.٣ منطلقات

سعت هذه الورقة إلى تناول مكونات البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وتطورها بمنظار نقدي تقييمي من جانبيين رئيسيين: الأول من الناحية النظرية حيث تم استعراض تطور مكونات البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان في إطارها النظري الكلي من خلال مراحل التطور التي مرت بها السياسة السكانية منذ إقرارها عام ١٩٩١م ، وتحديد أوجه الشمول والقصور لعناصر البيئة الداعمة المطلوبة. والجانِب الثاني ركز على تطور البيئة الداعمة للسياسة الوطنية للسكان من الناحية العملية من خلال التجربة العملية لتنفيذها ، وتم تحديد أوجه التقدم والنجاح وأوجه الإخفاق والقصور لتلك التجربة ، لتصل هذه الورقة بذلك إلى هذا الجزء المتمثل في المنطلقات واتجاهات ومجالات تطوير عناصر البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان السكانية.

ونعتمد في بلورة هذه الاتجاهات المستقبلية على النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة ، وكذلك على جملة من المنطلقات والمعطيات التي تحدد بعض ملامح مستقبل واتجاهات التنمية في بلادنا بشكل عام ، حتى لا تصبح تلك الاتجاهات والرؤى منفصلة عن إطارها الاقتصادي والسياسي والإداري والاجتماعي والثقافي العام من هذه المنطلقات:

- ✓ التوجه نحو التنمية الشاملة والعادلة وتطوير منهج الإدماج والتكامل بين ما تسعى إليه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهداف السياسة الوطنية للسكان.
- ✓ التوجه الديمقراطي ودعم الحريات العامة.
- ✓ استمرار الإصلاح الاقتصادي والمالي والإدارية ، وزيادة دور مشاركة القطاع غير الحكومي في عملية التنمية.
- ✓ التوجه نحو الحكم المحلي واللامركزية وزيادة المشاركة الشعبية في تخطيط وإدارة وتنفيذ وتقييم البرامج التنموية.
- ✓ التوجه نحو الحد من الانعكاسات والآثار السلبية التي تفرزها آليات السوق والعولمة على مختلف جوانب حياة المجتمع .

٣.٢ اتجاهات ومجالات تطوير عناصر البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة السكانية

نسعى من طرح اتجاهات ومجالات تطوير عناصر البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة السكانية ، إلى تفعيل وتطوير الهياكل المؤسسية والتشريعية والمعلوماتية والإعلامية والسياسات والبرامج السكانية والتنمية وتحقيق الترابط والتكامل فيما بينها بما يخدم تجاوز أوجه القصور وإرساء مقومات النجاح والاستمرار في بناء البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان سواء على المدى القريب أو البعيد ، ولتحقيق هذه الغاية ينبغي العمل على تحقيق الآتي:

تطوير الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات:

- ١- دعم وتطوير البناء المؤسسي والقدرات الفنية للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات وذلك بتفعيل عمل لجان التنسيق التي تم إنشائها واستكمال إنشاء لجان مشابهة في بقية المحافظات الأخرى ، ودعمها فنيا وماليا وبالإمكانات اللازمة وتحسين وضع الكادر الوظيفي بما يمكنها من القيام بمهامها تمهيدا لإنشاء فروع للأمانة العامة كما تقرها لائحته التنظيمية.
- ٢- تزويد الأمانة العامة بالكفاءات والخبرات اللازمة من خلال التأهيل والتدريب للعاملين فيها ، واستقطاب الكفاءات والخبرات المحلية ، والاستفادة القصوى من الخبرات والمساعدات الفنية الدولية المقدمة في هذا المجال بما يسمح بتطوير عملها ومعالجة جوانب القصور في جوانب التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم للبرامج السكانية.
- ٣- تطوير الهيكل التنظيمي للأمانة العامة بما يخدم توسيع أدائها المؤسسي ، ويلبي حاجة العمل في استيعاب المستجدات من خلال إنشاء مكتب فني يتبع الأمين العام أو الأمين العام المساعد يساعد الإدارات المتخصصة في أداء عملها الفني المتخصص ، ويقوم برفع كفاءة ومهارة العاملين من خلال التدريب ، بالإضافة إلى إنشاء وحدة إدارية تعنى بعمل المنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص وباقي عناصر المجتمع المدني ، ووحدة تعنى بالعلاقة والتعاون مع الجهات والمنظمات الأجنبية ، وكذلك وحدة تعنى بالإنتاج الإعلامي الفني وطبع ونشر المعلومات.
- ٤- إصدار تشريع وتحديد آلية مناسبة تلزم الجهات والمشاريع ذات العلاقة ، بموافاة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالمعلومات والتقارير اللازمة التي تساعد على إعداد تقارير أداء تلك الجهات والمشاريع السكانية لتقديمها الى الاجتماعات الدورية للمجلس الوطني للسكان.
- ٥- دعم وتعزيز القدرات المؤسسية والفنية والإدارية وتوفير الإمكانيات اللازمة للجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالعمل السكاني بما يمكنها من تحسين وتطوير أداء عملها ، وإنشاء

نقاط ارتكاز سكانية (وحدات إدارية) في الجهات التي لم يتم فيها ذلك بما يسمح بدمج وتأسيس العمل السكاني ضمن عمل تلك الجهات تنظيمًا وإدارة وتخطيطًا وتنفيذًا ، وتقوم بعملية التواصل والتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان.

تطوير الترتيبات التشريعية :

- ١ تعديل المادة (١٥) من قانون الأحوال الشخصية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢م، بأن يصبح نصها كالتالي:
لا يصح تزويج الصغير، ما لم تبلغ الأنثى ست عشرة سنة ويبلغ الذكر ثماني عشر سنة. ولا تسمح الدعوى المرفوعة بشأن حالة زواج ثبت فيها للمحكمة أن أحد الزوجين كان دون السن المحددة في هذه الفقرة.
- ٢ تعديل المادة (٥٩) من قانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بحيث تصبح إجازة الوضع للمرأة العاملة تسعون يوماً بأجر كامل، وحققها في الحصول على إجازة لنفس الفترة في حالة وفاة الزوج وذلك تقديراً لظروف المرأة ومراعاة لواجبها كأم وربة أسرة.
- ٣ تحديد الآليات الكفيلة بتفعيل وتنفيذ إلزامية التعليم الأساسي التي نص عليها قانون التعليم العام ، كذلك هناك ضرورة إصدار قانون خاص بالتعليم الأهلي .
- ٤ إصدار قانون خاص بالمياه والمجاري وقانونا آخر ينظم استخدام الأسمدة والمبيدات.
- ٥ إجراء الدراسات والبحوث الهادفة إلى معرفة العوامل المساعدة على تطبيق التشريعات ذات العلاقة بالقضايا السكانية ، وتوفير المتطلبات والتجهيزات والاعتمادات المالية الضرورية لتطبيقها .

في جانب الاعلام والتنقيف والاتصال السكاني:

- ١ تقوية وتعزيز العمل مع الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في التوعية السكانية وتوسيع عملها باستخدام كل قنوات الاتصال والتواصل المناسبة والمتاحة ، لتغطي بأنشطتها الفئات والمناطق المحرومة نسيا ، خاصة في الريف والمناطق الفقيرة .
- ٢ استمرار دعم وتطوير وتوسيع الأنشطة الهادفة إلى دمج المفاهيم السكانية والديموغرافية والصحية وتنظيم الأسرة في مناهج التعليم النظامي وغير النظامي وفي معاهد التدريب المتخصصة و الكليات الجامعية ذات الصلة بالسكان ، وكذلك البدء بتوسيع هذا العمل ليضم قطاع القوات المسلحة والأمن.
- ٣ تدريب العاملين في مجال التوعية السكانية وزيادة مهاراتهم وتطوير أدائهم في إيصال الرسالة المناسبة عن طريق الاتصال المباشر وغير المباشر ، والعمل على استقطاب عناصر جديدة للعمل في هذا المجال خاصة في الريف ، لرفع الوعي لدى القيادات المحلية والدينية وقيادات مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك الأحزاب السياسية ، وإنشاء شبكة عمل اجتماعي للفائمين على نشر الوعي السكاني.
- ٤ الاهتمام بتنفيذ الدراسات والأبحاث الميدانية المتعلقة بمعارف واتجاهات وممارسات الجمهور حول القضايا السكانية والصحية ، وقياس أثر أنشطة التوعية ، وتوظيف نتائجها في عملية التخطيط والتنفيذ للأنشطة والحملات الإعلامية وفي تحسين وتطوير نوع الرسالة السكانية.
- ٥ مراجعة وتطوير أدلة العمل الرئيسية للعاملين في مجال التوعية السكانية ووضع أدلة عمل متخصصة أخرى ، للمدرسين ، والمرشدين الاجتماعيين وتوسيع دائرة المستفيدين منها خاصة في الريف.
- ٦ تحسين وتنوع قالب الرسالة السكانية من خلال تشجيع الأعمال الإبداعية والمبادرة الفردية والتطوعية في مجالات الأدب والفنون المختلفة كالعمل المسرحي والشعر والتمثيليات والمهرجانات الجماهيرية والقصة القصيرة وغيرها ، ولتي تساعد على.
- ٧ إنشاء وحدات إدارية أو نقاط ارتكاز للإعلام السكاني ضمن الهيكل التنظيمي لأجهزة الإعلام الجماهيرية المختلفة ، تعمل على دمج البرامج والأعمال الهادفة إلى رفع الوعي السكاني ضمن الخطط السنوية والفصلية لتلك الأجهزة ، وتطوير كفاءة والقدرات الفنية للعاملين في وسائل الإعلام الجماهيري بما يطور ويحسن نوع الرسائل السكانية وزيادة من تكتيفها وتنوع أنماطها.

اتجاهات ومجالات تعزيز شراكة المنظمات غير الحكومية:

- ١ زيادة الدعم الذي تقدمه الدولة للمنظمات غير الحكومية الوطنية ، عن طريق زيادة الدعم المالي والتوعية بأهمية المشاركة والعمل التطوعي وتشجيع إنشاء منظمات جديدة في عموم مناطق الجمهورية ، وخصوصاً في المناطق النائية ، وتعزيز البناء المؤسسي للمنظمات الموجودة ، بتأهيل كوادرها إدارياً وفنياً ، وتقديم الخدمات الاستشارية لها في النواحي التنظيمية والتخطيطية والتنفيذية والإدارية ، وإجراء الدراسات والبحوث المعمقة للوقوف على مكامن الضعف والقوة التي تتصف بها تلك المنظمات وظروف البيئة المؤثرة على عملها ، مما يمكن من إعداد مشروع وطني متكامل لدعمها.
- ٢ تشجيع جهود التشبيك بين المنظمات غير الحكومية بشكل عنقودي ، وذلك بعمل تشبيك نوعي يجمع المنظمات التي تتشابه في نشاطها السكاني ، وتشبيك جغرافي على مستوى المحافظات يتضمن المنظمات العاملة في المحافظة إضافة إلى وحدات المجالس المحلية فيها ..
- ٣ تعزيز دور المجالس المحلية وزيادة دعمها ماليا وإداريا وفنيا بما يمكنها بالقيام بمهامها وتخصيص قسم سكاني في تلك المجالس .
- ٤ تحديد السبل والاليات التي تمكن من تعزيز دور القطاع الخاص والأحزاب السياسية كشركاء في العمل السكاني وتحقيق اهداف السياسة الوطنية للسكان .
- ٥ تطوير الجهود الحكومية المبذولة الهادفة الى زيادة المساعدات التي تقدمها المنظمات والجهات المانحة لدعم العمل السكاني وتحديد الوسائل المناسبة للتنسيق فيما بينها وتوجيه أولويات عملها بما يتلاءم مع أهداف السياسة الوطنية للسكان وأليات التنمية ، وتوسيع نطاق التعريف بالقضايا السكانية في اليمن على المستوى الاقليمي والعالمي بما يساعد على جذب اهتمام مزيد من المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية وزيادة دعمها في مجال العمل السكاني في اليمن.

في جانب البيانات والمعلومات:

- ١ وضع إستراتيجية وطنية للإحصاء وللمعلومات السكانية (بحيث تدمج ضمن إستراتيجية التنمية) ، يتم بموجبها وضع آليات تحدد الاحتياجات المطلوبة من البيانات السكانية وأولوياتها وسبل تنفيذها ، ومعالجة مشكلة تضارب البيانات في المصادر الرسمية .
- ٢ إنشاء وحدة إدارية للإحصاء والمعلوماتية بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان تزود بالأجهزة الحديثة والكادر المدرب والمؤهل لتكوين شبكة معلوماتية تربط الأمانة بالجهات ذات الاختصاص .
- ٣ إنشاء شبكة للمعلوماتية السكانية تربط بين الجهات ذات العلاقة بالقضايا السكانية على المستوى الوطني وربط هذه الشبكة بشبكات المعلومات السكانية على المستوى الإقليمي والعالمي.

- ٤ تعزيز وتطوير نظام السجل المدني بزيادة المخصصات المالية والأجهزة والبرامج المتطورة والكفاءات اللازمة المطلوبة على نحو يمكنه من رصد الوقائع الحيوية على مستوى البلاد (ويمكن أن يكون للمجالس المحلية دور فعال في ذلك) . علاوة على تعزيز الجانب القانوني الملزم للمواطنين بسرعة وصحة التبليغ عن الوقائع السكانية.
- ٥ الاستفادة من المسح الذي تجريه حالياً وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن المنظمات غير الحكومية ، لعمل بنك للمعلومات عن تلك المنظمات وأنشطتها. وبالمثل إجراء لمعرفة دور القطاع الخاص في الأنشطة السكانية.
- ٦ تطوير ودعم المركز الوطني للمعلومات بالمباني والأجهزة المناسبة والكادر المتخصص ، لاستكمال شبكة المعلومات الوطنية ، وتخصيص قطاع للمعلومات السكانية في المركز .
- ٧ تقوية دور الإدارة العامة للدراسات والبحوث السكانية بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في أداء مهامها بما في ذلك تقوية التنسيق والتعاون بينها والأجهزة المعنية بالإحصاء والمعلوماتية السكانية.
- ٨ إصدار تقرير سنوي للمجلس الوطني للسكان يسمى " التقرير السنوي السكاني " أو على الأقل كل سنتين لإبراز المؤشرات والمتغيرات السكانية في اليمن.

اتجاهات ومجالات التكيف مع آليات العولمة:

- إن العولمة لا تقف موقفاً محايداً ، لذلك لا بد أن تأخذ السياسة الوطنية للسكان في اعتبارها الاستفادة من آليات العولمة بتوظيفها على النحو الذي يجعل من تلك الآليات عناصر دعم لتحقيق أهداف السياسة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، أن تتبنى السياسة الوطنية للسكان في منهجيتها الأطر ولأهداف والإجراءات التي تحجم الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن بعض آليات العولمة ، لذلك يجب أن تتبنى السياسة الاتجاهات الآتية :
- ١ ضرورة اعداد واعتماد سياسات واستراتيجيات تنموية تعمل على تكييف الاقتصاد الوطني مع آليات العولمة ومعالجة الاختلالات الناجمة عنها ودعم المنتجات الوطنية أمام منافسة المنتجات الأجنبية.
- ٢ تطوير ودعم خطط التعليم الجامعي والفني والمهني لتأهيل عمالة وطنية ماهرة قادرة على المنافسة في سوق العمل الدولي.
- ٣ الاستفادة من الآليات التي توفرها العولمة المتمثلة في آليات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات واللقاءات والمؤتمرات الدولية والإقليمية ، ومفهوم (القرية الكونية) في توسيع قاعدة الشراكة مع الدول الإقليمية ودول العالم بما يخدم تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان.

العمل على معالجة العوامل المعيقة لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي ، أو على

الأقل في دخولها مع دول المجلس في تعاون اقتصادي متميز .

٥ اتخاذ التدابير والسياسات المناسبة للمحافظة على الموروث الحضاري الأصيل للوطن والهوية من خلال تنمية الوعي لدى ابناء المجتمع وبالذات الناشئة والشباب للحد من الاثار السلبية التي يمكن ان تتجم عن استخدام الانترنت والقنوات الفضائية وغيرها.

ملحق (١)

مصفوفة تبين تطور مكونات البيئة الداعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان

خلال فترات مراجعتها وتحديثها ١٩٩٦م و ٢٠٠٠م

بالمقارنة مع أول وثيقة ١٩٩١م

بعد مراجعة وتحديث وتمديد عام ٢٠٠٠م		بعد مراجعة وتحديث عام ١٩٩٦م		الوثيقة الأولى عام ١٩٩١م		عناصر البيئة الداعمة ومكوناتها	
لم يرد	ورد	لم يرد	ورد	لم يرد	ورد	مكونات العنصر	العنصر الرئيسي
							البناء المؤسسي
	√		√		√	تطوير للأمانة العامة	
	√					إنشاء لجان تنسيق في المحافظات	
	√		√		√	في الجهات ذات العلاقة	
	√		√		√	ادماج المتغيرات السكانية في التخطيط	
	√					إنشاء نقاط ارتكاز في الجهات	
	√					انشاء لجان تنسيق في المحافظات	
							الترتيبات التشريعية
	√		√		√	الاحوال الشخصية والزواج	
	√				√	الضمان الاجتماعي	
	√		√		√	العمل	
	√		√		√	الضمان الاجتماعي	
			√		√	ازالة التعارض والتنازع في التشريعات	
	√		√		√	حماية البيئة	
	√		√		√	تنظيم النمو الحضري	
							بناء القدرات
	√		√		√	لدى الأمانة العامة	
	√		√		√	لدى الجهات ذات العلاقة	
	√		√		√	في مجال التخطيط	
	√		√		√	في مجال الإحصاء والمعلومات	
	√		√		√	في مجال التنسيق والمتابعة	
	√		√		√	في مجال البحوث العلمية	
							الالتزام السياسي
			√			ترجمة الالتزام السياسي إلى دعم مادي	
							البيانات والمعلومات
	√		√		√	جمع وتحليل البيانات	
	√		√			وضع نظام معلومات	
							الإعلام والاتصال
	√		√			وضع برنامج وطني وتقوية التنسيق السكاني	

	√		√		√	دمج ثقافة السكانية ضمن مناهج التعليم	
	√		√		√	الاتصال المباشر	
	√		√		√	وسائل الإعلام الجماهيري	
	√		√		√	الشراكة مع الجهات	
	√					إبشاء وحدة إنتاج في الأمانة	
	√		√		√	التدريب للعاملين	
	√					الاهتمام بأبحاث الوعي	
	√					إعداد أدلة عمل	
	√		√		√	تعزيز الالتزام السياسي والمشاركة	
	√		√		√	التنسيق بين الجهات	
							الشراكة
	√		√		√	مع الجهات غير الحكومية	
	√					تشجيع إنشاء منظمات متخصصة ودعم تأهيل كوادرها	
	√					دعم التأهيل وتحسين الخدمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية	
	√					تنفيذ مسح للمنظمات غير الحكومية	
							المتطلبات المادية وحشد الموارد
	√					تنسيق التعاون الدولي لتنفيذ البرامج السكانية	

ملحق (٢)

نموذج : لمصفوفة من الوثيقة الرابعة للسياسة الوطنية للسكانية

المحور الصحة الإنجابية

تنظيم الأسرة

مصدر التحقق	مؤشر التحقق	الجدول الزمني (العام)					الجهة الرئيسية المسؤولة عن التنفيذ	الإجراءات/ الأنشطة	وسائل تحقيق الهدف	الهدف الوسيط
		٠٥	٠٤	٠٣	٠٢	٠١				
التقارير ووثائق الندوات والملتقيات	تم تنفيذ عدد () الخ... ندوة ، ملتقى على المستوى المركزي و () على مستوى المحافظات الكبيرة						- الأمانة العامة - وزارة التخطيط - وزارة الصحة العامة والسكان - جمعية رعاية الأسرة - أخرى	١-١ إقامة الندوات والملتقيات الموجة للقيادات السياسية والاجتماعية وقيادات الرأي على المستوى المركزي والمحافظات	١-١ رفع وعي قيادات الدولة واجتمع بأهمية تنظيم الأسرة	١-كسب الدعم والتأييد فيما يتعلق بتنظيم الأسرة
التقارير ووثائق الندوات والملتقيات وورش العمل	تم تنفيذ ندوات ، ورش العمل وملتقيات الخ على المستوى المركزي والمحافظات الكبيرة						- الأمانة العامة - وزارة التخطيط - وزارة الصحة العامة والسكان - جمعية رعاية الأسرة - وزارة الأوقاف والارشاد	١-١ إقامة الندوات والملتقيات وورش العمل الموجة لمسئولي التخطيط وصناع القرار على المستوى المركزي والمحافظات		

ملحق رقم (٣)

تبين مقترحات الأنشطة المسلمة إلى إدارة المشروع الأوروبي والأنشطة التي تم تنفيذها حسب الجهات التنفيذية

حتى نهاية يوليو ٢٠٠٢ م (ارقام أولية)

رقم	الجهة التنفيذية المقدمة للمقترح	عدد الأنشطة الفرعية المقترحة	الأنشطة التي تم تنفيذها وتحت التنفيذ	ملاحظة
١.	جمعية تنمية المرأة والطفل	١	١	نفذ
٢.	جامعة أملكة أروى	١٢	٢	نفذ البعض
٣.	جامعة عدن-مركز دراسات المرأة	١٢	١٢	نفذ
٤.	وزارة التربية-مشروع التربية السكانية	٧	٣	البقية تحت التنفيذ
٥.	وزارة الشباب-جمعية الكشافة والمرشدات	١٦	٥	نفذ وتحت التنفيذ
٦.	وزارة الأوقاف-الإدارة العامة للإرشاد	٥	٤	نفذ وتحت التنفيذ
٧.	المعهد العالي للإرشاد	٣	٣	نفذ
٨.	منظمة البر الدولية	١٧	٤	نفذ البعض
٩.	المركز الوطني للتثقيف الصحي	١٠	٣	نفذت البعض
١٠.	وزارة الزراعة-مشروع دمج الثقافة السكانية في الإرشاد الزراعي	١٥	١٣	نفذ البعض والبقية تحت التنفيذ
١١.	جامعة العلوم والتكنولوجيا-مركز الاستشارات والتنمية الإدارية	٣	٢	نفذ
١٢.	جمعية شركاء من أجل التنمية	١٥	١٤	نفذ و تحت التنفيذ
١٣.	جمعية الإصلاح الاجتماعية الخيرية	٤	٣	نفذ و تحت التنفيذ
١٤.	الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان	٤٠	٤٠	نفذ
١٥.	جمعية حقوق الطفل -عدن	٢٦	٢٦	نفذ وتحت التنفيذ
١٦.	اتحاد نساء اليمن -عدن	٤	٣	نفذ والآخر لم يقبل
١٧.	مجلة الوطن	١	١	نفذ
١٨.	جمعية مذبح الخيرية	٢	١	نفذ
١٩.	البرنامج الثاني-إذاعة عدن	٢	٢	نفذ
٢٠.	القناة الثانية-تلفزيون عدن	٥	٥	نفذ
٢١.	المعهد العالي للعلوم الصحية	٣	٣	نفذ
٢٢.	جمعية الصفاء الخيرية	١	١	نفذ
٢٣.	اتحاد نساء اليمن-حضر موت	٣	٣	تحت التنفيذ
٢٤.	جمعية الرعاية السكانية	١٤	١٤	نفذ
٢٥.	إذاعة تعز	٣	٢	نفذ وجاري التنفيذ
٢٦.	جامعة صنعاء/ مركز الدراسات السكانية	١	١	تحت التنفيذ
٢٧.	نقابة المهن التعليمية -صنعاء	١٦	١٦	نفذ
٢٨.	القناة الأولى -تلفزيون صنعاء	٣	٣	نفذ وجاري التنفيذ
٢٩.	راديو صنعاء	٢	١	تحت التنفيذ
٣٠.	نادي القصة	٢	١	نفذ
٣١.	مكتب الصحة الحديدية	٣	١	تحت التنفيذ
٣٢.	صحيفة المرأة	١	١	تحت المراجعة
٣٣.	صحيفة آدم وحواء	١	١	تحت المراجعة
٣٤.	وزارة الإعلام - وكالة سبأ	١	١	نفذ
٣٥.	اللجنة الوطنية للمرأة -صنعاء	٣	٣	أفكار للمتابعة
٣٦.	راديو الحديدية	١	١	تحت المراجعة
٣٧.	راديو المكلا	١	١	

	١	١	راديو سيون	.٣٨
عمل مستمر	١	١	صحيفة الثورة	.٣٩
عمل مستمر	١	١	صحيفة ١٤ أكتوبر	.٤٠
	*(٢٠٠)	٢٨٤	الإجمالي	

ملاحظة :

الأنشطة تتضمن ما قامت به أيضا لأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وكذلك الأنشطة التي يساهم المشروع الاوروبي بدعمها بشكل جزئي (الصفحة السكانية في صحيفتي الثورة و١٤ أكتوبر).

المراجع :

- ١- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الاستراتيجية الوطنية للسكان ١٩٩٠-٢٠٠٠م ، صنعاء ، ١٩٩١م.
- ٢- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، خطة العمل السكاني ١٩٩١-٢٠٠٠م ، صنعاء ، ١٩٩١م.
- ٣- الجمهورية اليمنية ، الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ، وثائق السياسة الوطنية للسكان ٢٠٠٠-٢٠٢٥م ، صنعاء ٢٠٠١م.
- ٤- الجمهورية اليمنية ، الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ، خطة العمل المحدثة ١٩٩٦م.
- ٥- د. ياسين الشيباني ، الالتزام السياسي والإصلاحات التشريعية والمؤسسية الداعمة لتنفيذ السياسة السكانية ، مركز التدريب والدراسات السكانية ، جامعة صنعاء ، ٢٠٠٢م .
- ٦- د. محمد عملر باطويح ، د. يوسف سعيد احمد ، السكان والعولمة ، جامعة حضرموت ، ٢٠٠٢م. السكان
- ٧- د. محمد محمد الحداد ، د. ناصر الذبحاني ، البناء المؤسسي للسياسة السكانية ، مركز التدريب والدراسات السكانية ، جامعة صنعاء ، ٢٠٠٢م .
- ٨- د. احمد مطهر عقبات ، المبادرات الإعلامية والتحفيزية ، لتنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان ، مركز التدريب والدراسات السكانية ، جامعة صنعاء ، ٢٠٠٢م
- ٩- مجاهد أحمد الشعب ، البرنامج الوطني للإعلام والاتصال السكاني المفهوم ، الخلفية ، الأهداف ، الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ، ورشة عمل إعداد مسودة البرنامج ، صنعاء ١٩٩٩م.
- ١٠- د. عبد العزيز فرح ، ايلي يشوعي ، السياسات السكانية واستراتيجيات التنمية في اطار التغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي في الدول العربية ، بدون
- ١١-
- ١٢- مجاهد احمد الشعب، دور الجهات غير الحكومية في تنفيذ أنشطة مشروع الدعم الاوروبي في مجال الاعلام السكاني ، ورشة عمل حول دور المنظمات غير الحكومية في الإعلام الصحي ، صنعاء ، أغسطس ٢٠٠٢م.
- ١٣- الجمهورية اليمنية ، استراتيجية التخفيف من الفقر (مسودة)
- ١٤- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠/٢٠٠١م ، صنعاء.
- ١٥- الجمهورية اليمنية ، الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ، التقرير المقدم الى المجلس الوطني للسكان ، نوفمبر ٢٠٠١م.
- ١٦- البنك الدولي ، الجمهورية اليمنية ، تعزيز خيارات وبدائل السياسة السكانية، مجموعة التنمية البشرية، منطقة الشرق الأوسط، ١٩٩٧م.

- ١٧- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، رؤية اليمن الاستراتيجية ٢٠٢٥ م ، صنعاء.
- ١٨- الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح الديموغرافي اليمني لصحة الأم والطفل ١٩٩٧ م.
- ١٩ عادل مجاهد الشرجبي ، الشراكة الوطنية والمشاركة الإقليمية والدولية الداعمة لتنفيذ السياسة الوطنية للسكان ، ورقة خلفية مقدمة للمؤتمر الوطني الثالث للسياسة السكانية ، صنعاء أكتوبر ٢٠٠٢ م ، ص ١٣.
- ٢٠ الأمم المتحدة في اليمن بالتعاون مع شركاء التنمية المعنيين ، التقييم القطري المشترك ، يناير ٢٠٠١ م ، ص ١٢.
- ٢١ المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ، التقرير الإستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠١ ، المجتمع المدني ، ص ٥٠.